

الفصل الرابع

الملامح الأساسية لتقديرات مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨

**السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس الشعب
السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر**

عرضت على حضراتكم فيما تقدم استراتيجيتنا وسياستنا المالية فى المرحلة الراهنة ، والأدوات المختلفة التى نعمل من خلالها لتطبيق منهجية جديدة نلتزم فيها بتحقيق البرنامج الرئاسى للعبور نحو المستقبل .

وكما أوضحت الركائز والمحددات الأساسية لمشروع الموازنة العامة للدولة والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية التى نسعى إلى تحقيقها فى إطار متوازن نحرص فيه كل الحرص على المواطنين خاصة محدودى الدخل ، كما نسعى - وفى ذات الوقت - إلى دفع جهود التنمية الاقتصادية فى إطار منهجية جديدة للإصلاح المالى .

وتبعاً لما تقدم ؛ فإننى أتشرف بأن أعرض على حضراتكم مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمراعاة الالتزام بمحددات رئيسية ثلاث هى :

المحدد الأول : عرض الموازنة العامة للدولة بصورة واضحة ملتزمة بالتبويات الاقتصادية والوظيفية وفقاً للمعايير الدولية وفى إطار من الشفافية والوضوح .

المحدد الثانى : أن تقديرات الموازنة تأخذ فى الحسبان نتائج التنفيذ الفعلى خلال السنوات السابقة - من ناحية - ومراعاة النتائج المتوقعة لتنفيذ موازنة العام المالى الجارى فى ضوء المتغيرات الحادثة ودون إخلال بالحدود المعتمدة للموازنة والتي تم إقرارها تشريعياً .

المحدد الثالث : أن تمويل الموازنة ومداركة العجز فيها يتم فى إطار تحقيق التوازن المالى للموازنة العامة للدولة ومن خلال مصادر تمويلية بأقل تكلفة ممكنة .

وعلى ضوء ما تقدم وبمراعاة الآثار الممتدة لتطبيق أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ السابق عرضه على سيادتكم فى الفصل الثالث من هذا البيان ، فإننى أتشرف بأن أعرض على حضراتكم مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، متناولاً ما يأتى :-

أولاً : التقديرات الأساسية الإجمالية لمشروع الموازنة العامة للدولة .
ثانياً : التقديرات التفصيلية للمصروفات والإيرادات العامة للموازنة العامة للدولة وتشمل :

١ - عناصر المصروفات العامة وفقاً للتصنيف الاقتصادى ووفقاً للتصنيف الوظيفى .

٢ - عناصر الإيرادات العامة .

ثالثاً : تعميق وتدعيم اللامركزية وتنشيط الإدارة المحلية .

أولاً : التقديرات الأساسية الإجمالية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية

٢٠٠٩/٢٠٠٨ :

يقدر الحجم الإجمالى لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بنحو ٣٧٦,٣ مليار جنيه لكل من استخدامات وموارد الموازنة بما فى ذلك مصادر التمويل المتاحة وذلك على النحو التالى :

(أ) الإنفاق العام :

يقدر الحجم الإجمالى للإنفاق العام فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بنحو ٣٧٦,٣ مليار جنيه وذلك مقابل ٢٦٩,٦ مليار جنيه مقدرة بموازنة السنة المالية الحالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بزيادة قدرها ١٠٦,٧ مليار جنيه بنسبة زيادة ٣٩,٦% ، وذلك مقابل فعلى متوقع قدره ٢٩٦,٨ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ أى بزيادة قدرها ٧٩,٥ مليار جنيه بنسبة زيادة ٢٦,٨% ؛ وذلك على النحو المبين فى الجدول رقم (٦) .

ويتضح من الصورة الإجمالية لجدول الإنفاق العام ما يأتى :

١ - مصروفات التشغيل :

يبلغ الحجم المقدر لمصروفات التشغيل فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ نحو ٣٤٠,٩ مليار جنيه مقارنة بمبلغ ٢٤٤,٠ مليار جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بزيادة قدرها ٩٦,٩ مليار جنيه بمعدل نمو ٣٩,٧% . وبمقارنة هذه التقديرات - من ناحية أخرى بالمتوقع إنفاقه فى السنة المالية الحالية والبالغ ٢٧٢,١ مليار جنيه ، فإن الزيادة فى تقديرات مشروع الموازنة تبلغ ٦٨,٨ مليار جنيه بمعدل نمو ٢٥,٣% .

جدول رقم (٦) الإنفاق العام

(بالمليار جنيهه)

معدل النمو		التغير		موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧		مشروع موازنة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	البيان
				المتوقع (٣)	المقدر (٢)		
٣÷١ %	٢÷١ %	٣-١	٢-١			(١)	
٢٥,٣	٣٩,٧	٦٨,٨	٩٦,٩	٢٧٢,١	٢٤٤,٠	٣٤٠,٩	<ul style="list-style-type: none"> • مصروفات التشغيل : وتتمثل فى الأجور والمستلزمات السلعية والخدمية وفوائد القروض المحلية والخارجية والدعم والممنح والمزايا الإجتماعية والمصروفات المتنوعة ، وكذلك شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات" .
١٨,٦	٤,٥	٢,٢	٠,٦	١١,٨	١٣,٤	١٤,٠	<ul style="list-style-type: none"> • حيازة الأصول المالية : وتتمثل فى الإقراض والمساهمة من الخزانة العامة للهيئات والشركات والبنوك وإعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام .
٦٥,٩	٧٥,٤	٨,٥	٩,٢	١٢,٩	١٢,٢	٢١,٤	<ul style="list-style-type: none"> • سداد القروض : وتتمثل فى سداد أقساط وإهلاك القروض المحلية والخارجية وفقاً لمواعيد الإستحقاق المحددة لها .
٢٦,٨	٣٩,٦	٧٩,٥	١٠٦,٧	٢٩٦,٨	٢٦٩,٦	٣٧٦,٣	الإجمالي

وتعتبر مصروفات التشغيل عن المصروفات المرتبطة بأداء النشاط المباشر لوحدات الجهاز الإدارى للدولة والإدارة المحلية والهيئات الخدمية . وتتمثل هذه المصروفات فى الأجور ومستلزمات التشغيل من سلع وخدمات وكذلك فوائد القروض المحلية والخارجية والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية المقررة من الدولة ، كما تشمل أيضاً تكاليف التكوين الاستثمارى للاصول غير المالية .

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن مصروفات التشغيل تمثل العامل الأساسى الذى يعول عليه لدى حساب متطلبات الإنفاق العام وهو ما يتم مقارنته مع موارد التشغيل لتحديد العجز النقدى فى الموازنة العامة للدولة .

وتوزع مصروفات التشغيل فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية

٢٠٠٨/٢٠٠٩ على النحو الموضح بالجدول رقم (٧) .

٢- حيازة الأصول المالية :

تقدر الاعتمادات المرصودة فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ للمدفوعات عن حيازة الأصول المالية بمبلغ ١٤,٠ مليار جنيه ، مقابل ١٣,٤ مليار جنيه مقدرة فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ .

وتتمثل هذه المدفوعات المقدرة فى الاعتمادات المخصصة لأداء مساهمات الخزانة العامة فى الهيئات الاقتصادية التى تعانى خلاً فى هياكلها التمويلية وكذلك مساهمات الخزانة العامة فى صندوق إعادة الهيكلة لشركات قطاع الأعمال العام واستكمال تنفيذ الإجراءات الإصلاحية اللازمة لها .

جدول رقم (٧) مصروفات التشغيل

معدل النمو	التغير	موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧		مشروع موازنة ٢٠٠٩/٢٠٠٨		البيان
		الأهمية النسبية	متوقع	الأهمية النسبية	التقديرات	
٢٧,٤	١٦٨٩٨,٤	٢٢,٧	٦١٧١٠,٤	٢٣,١	٧٨٦٠٨,٨	• الأجور وتعويضات العاملين
٣٨,٨	٦٥٧٨,٨	٦,٢	١٦٩٤٤,٥	٦,٩	٢٣٥٢٣,٣	• شراء السلع والخدمات
١,٨	٩٥١,٠	١٩,١	٥١٩٧٨,٧	١٥,٥	٥٢٩٢٩,٧	• فوائد القروض المحلية والخارجية
٤٦,٠	٤٢٠٨٧,٣	٣٢,٦	٩١٤٧٠,٣	٣٩,٢	١٣٣٥٥٧,٦	• الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
١٢,٦	٢٨٧٣,٢	٨,٤	٢٢٨٦٤,٢	٧,٥	٢٥٧٣٧,٤	• المصروفات الأخرى
٢,٢ -	٦٠٩,٤ -	١٠,٠	٢٧١٦٥,٠	٧,٨	٢٦٥٥٥,٦	• شراء الاصول غير المالية "الاستثمارات"
٢٥,٣	٦٨٧٧٩,٣	١٠٠,٠	٢٧٢١٢٣,١	١٠٠,٠	٣٤٠٩١٢,٤	الإجمالي

٣ - سداد القروض :

يبلغ المقدر فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ لسداد القروض المحلية والخارجية التى حل موعد أقساطها أو إهلاكها نحو ٢١,٤ مليار جنيه مقابل ١٢,٢ مليار جنيه مقدرة فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ومن المتوقع أن تبلغ القروض المحلية والخارجية المسددة فى موازنة السنة المالية الحالية بنحو ١٢,٩ مليار جنيه .

وتتمثل أقساط القروض المقدرة فى مشروع الموازنة فيما يأتى : -

متوقع	مشروع موازنة	
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	
مليون جنيه	مليون جنيه	أقساط القروض الخارجية
٤٣٥٦,٣	٩٤٣٣,٨	
٨٥٣٠,٧	١١٩١٤,٠	أقساط القروض المحلية
١٢٨٨٧,٠	٢١٣٤٧,٨	

ويلاحظ أن الزيادة فى أقساط القروض الخارجية فى مشروع الموازنة عن مثيلتها فى العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ مرجعه البدء فى تنفيذ الاتفاق مع البنك المركزى لتطبيق منهجية جديدة فى معالجة ديون نادى باريس من خلال الموازنة العامة للدولة فى إطار من الشفافية والإفصاح مقابل استخدام الحساب المجدد المخصص أصلاً لسداد هذه الديون فى

تخفيض الدين العام المحلى وحتى لا تكون هناك أموالاً معطلة دون استخدام وتطبيقاً للمبدأ النقدي للموازنة العامة للدولة .

أما عن الزيادة فى أقساط القروض المحلية فهى مرتبطة بمواعيد سداد هذه القروض وبعد مراعاة استئزال ما يتم تخفيضه من هذا القروض باستخدام الحساب المجدد المشار إليه .

وبصفة عامة فإنه يتعين الإشارة إلى أن سداد القروض وإهلاك السندات لا يحتسب ضمن مكونات عجز الموازنة العامة للدولة ، وإنما تعالج هذه الالتزامات المسددة بالاستبعاد من مصادر التمويل أو من الاقتراض الجديد ، وذلك لتحديد صافى الإضافة الحقيقية للدين العام . فهذا السداد للقروض والسندات يعد عامل قوة للموازنة ويمثل تخفيضاً حقيقياً لحجم الدين العام سواء المحلى أو الخارجى .

(ب) الموارد العامة :

قدر الحجم الإجمالى للموارد العامة فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بنحو ٣٧٦,٣ مليار جنيه ، وذلك مقابل ٢٦٩,٦ مليار جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، بزيادة قدرها ١٠٦,٧ مليار جنيه ، بمعدل زيادة ٣٩,٦% وذلك مقابل متوقع قدره ٢٩٦,٨ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ أى بزيادة قدرها ٧٩,٥ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٦,٨% وذلك على النحو المبين فى الجدول رقم (٨) .

جدول رقم (٨) الموارد العامة

(بالمليار جنيه)

معدل النمو		التغير		موازنة		مشروع موازنة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (١)	البيان
				٢٠٠٨/٢٠٠٧			
٣÷١ %	٢÷١ %	٣-١	٢-١	المقدر (٢)	المتوقع (٣)		
٣٠,٢	٤٧,٣	٦٣,٩	٨٨,٥	١٨٧,٣	٢١١,٩	٢٧٥,٨	<ul style="list-style-type: none"> • الإيرادات العامة : وتتمثل في الإيرادات الضريبية من ضرائب على الدخل وضرائب على المبيعات والجمارك وغيرها من الموارد السيادية ، وكذلك من المنح المتاحة كإيرادات لتغطية النفقات الجارية والاستثمارية فضلاً عن الإيرادات الأخرى من فوائض وأرباح وإيرادات الخدمات المختلفة .
٠,٨ -	٠,٨ -	٠,١ -	٠,١ -	١٢,٤	١٢,٤	١٢,٣	<ul style="list-style-type: none"> • المتحصلات من الحيازة : وتتمثل في المتحصلات من الإقراض والمتحصلات من مبيعات الأصول .
٢١,٧	٢٦,٢	١٥,٧	١٨,٣	٦٩,٩	٧٢,٥	٨٨,٢	<ul style="list-style-type: none"> • مصادر التمويل : وتتمثل في الإقتراض وإصدار الأوراق المالية من أدون وسندات .
٢٦,٨	٣٩,٦	٧٩,٥	١٠٦,٧	٢٦٩,٦	٢٩٦,٨	٣٧٦,٣	الإجمالي

ويتضح من الصورة الإجمالية المتقدمة للموارد العامة ما يأتي :

١- الإيرادات العامة :

وهي الإيرادات التي تحصل من عمليات التشغيل وأداء النشاط المباشر وغير مباشر للوحدات والجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة ، وتشمل أساساً الإيرادات الضريبية بأنواعها المختلفة من ضرائب على الدخل وضرائب المبيعات والضرائب الجمركية ، كما تشمل الإيرادات العامة على المنح المحصلة من الداخل والخارج ، وكذلك تشمل على الإيرادات الأخرى المتمثلة أساساً في الفوائد والأرباح المحققة وإيرادات الخدمات المؤداة وما إلى ذلك .

وتقدر هذه الإيرادات العامة في مشروع الموازنة المعروض بنحو ٢٧٥,٨ مليار جنيه ، مقابل ١٨٧,٣ مليار جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، بزيادة قدرها ٨٨,٥ مليار جنيه ، بنسبة زيادة تصل إلى ٤٧,٣% ، ومقابل متوقع قدره ٢١١,٩ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بزيادة قدرها ٦٣,٩ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ٣٠,٢% .

٢- المتحصلات من الحيازة والخصخصة :

وتقدر هذه المتحصلات في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بنحو ١٢,٣ مليار جنيه تتضمن ١٠,٠ مليار جنيه مقدرة من حصيلة الخصخصة ، وذلك مقابل ١٢,٤ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ متضمنة ١٠,٠ مليار جنيه من حصيلة الخصخصة . ومن ثم يكون الخفض في هذه المتحصلات نحو ٠,١ مليون جنيه بنسبة خفض ٠,٨% .

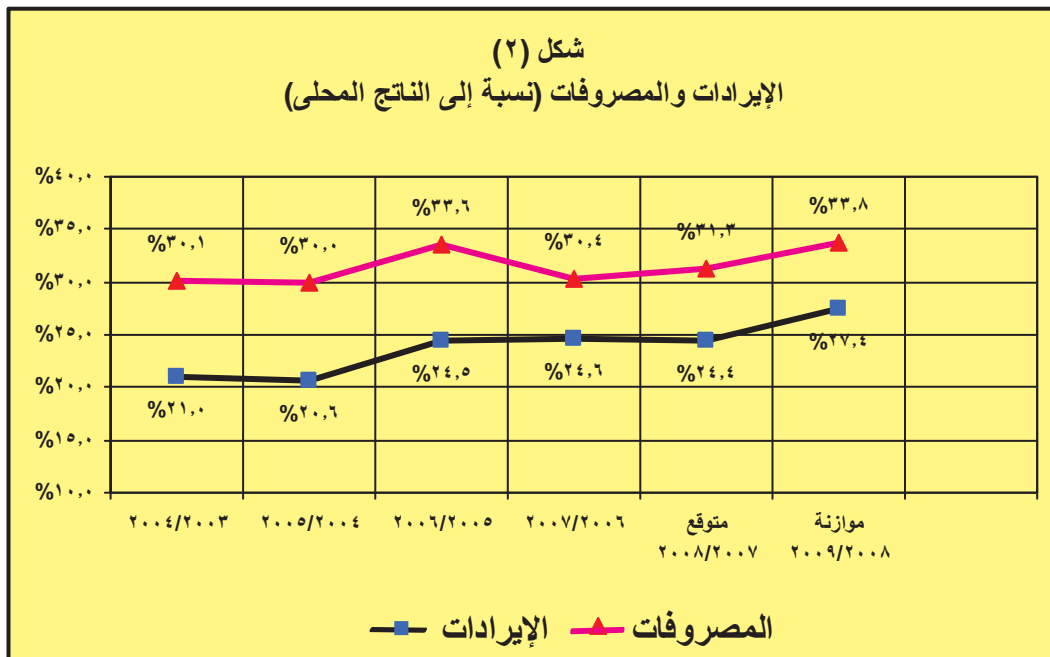
٣- الاقتراض وإصدار الأوراق المالية :

ويقدر هذا الاقتراض والإصدار من الأوراق المالية فى مشروع الموازنة المعروض بنحو ٨٨,٢ مليار جنيه مقابل ٦٩,٩ مليار جنيه ، فى موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بزيادة قدرها ١٨,٣ مليار جنيه بمعدل زيادة ٢٦,٢% ومقابل ٧٢,٥ مليار جنيه متوقع فى السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ أى بزيادة قدرها ١٥,٧ مليار جنيه بنسبة زيادة ٢١,٧% .

وهذا الاقتراض يمثل المصدر الأساسى لتمويل العجز فى الموازنة وتغطية الفجوة بين الإيرادات العامة والإنفاق العام فضلاً عن تغطية الفجوة بين المتحصلات من حيازة الأصول المالية (بخلاف حصيلة الخصخصة) والمدفوعات فى حيازة تلك الأصول المالية (بخلاف مدفوعات إعادة الهيكلة) .

ويوضح الشكل رقم (٢) الإيرادات والمصروفات ونسبتهما إلى الناتج

المحلى الإجمالى .



ثانياً : التقديرات التفصيلية للمصروفات والإيرادات العامة للموازنة العامة للدولة : -

عرضت على حضراتكم فيما تقدم التقديرات الأساسية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حيث بلغ إجمالي هذه الموازنة ٣٧٦,٣ مليار جنيه و حددت فيها أغراضها الرئيسية سواء في جانب الاستخدامات أو جانب الموارد العامة .

غير أن الموازنة العامة للدولة ينبغي أن تعرض مصروفاتها وفقاً لتصنيفها الاقتصادي ووفقاً لتصنيفها الوظيفي ، كما يتعين أن تعرض هذه التصنيفات موزعة على أبواب الإنفاق العام وتفصيلاتها في إطار من الشفافية والوضوح ، كما ينبغي بالنسبة للإيرادات أن توزع وفقاً لمكوناتها الاقتصادية وبيان الإيرادات الضريبية وغير الضريبية .

ومن ثم يمكن وبعد عرض هذه المكونات تحديد الأثر النقدي للموازنة العامة للدولة ، وهو ما يعكس العجز النقدي للموازنة ويحدد صافي أثر الإنفاق العام على الاقتصاد القومي ، وتأثيره المباشر على الإنتاج وخلق السلع والخدمات ، وربط ذلك بما يتحقق من فوائض وضرائب وتحويلات إلى الإيرادات العامة المختلفة ، وهو ما يعكس بالضرورة الأثر على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد القومي .

ويوضح الجدول رقم (٩) مكونات المصروفات العامة والإيرادات العامة والعلاقة بينهما وصولاً إلى العجز النقدي للموازنة وارتباط ذلك بالنتائج المحلى الإجمالى :

جدول رقم (٩)
مكونات المصروفات والإيرادات العامة

(بالمليون جنيه)

٢٠٠٧/٢٠٠٦ فعلى	٢٠٠٨/٢٠٠٧		مشروع موازنة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	البيان
	متوقع	موازنة		
٥٢١٥٢,٧	٦١٧١٠,٤	٦٠٣٤٣,٨	٧٨٦٠٨,٨	• المصروفات العامة :
١٧٠٢٧,٦	١٦٩٤٤,٥	١٦٩٤٤,٦	٢٣٥٢٣,٣	- الأجور وتعويضات العاملين
٤٧٦٩٩,٨	٥١٩٧٨,٧	٥١٩٧٨,٧	٥٢٩٢٩,٧	- شراء السلع والخدمات
٥٨٤٤٢,٣	٩١٤٧٠,٣	٦٤٢٨٠,٠	١٣٣٥٥٧,٦	- الفوائد المحلية والخارجية
٢١٢٠٨,٤	٢٢٨٦٤,٢	٢٢٨٦٤,٢	٢٥٧٣٧,٤	- الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية
٢٥٤٩٨,٤	٢٧١٦٥,٠	٢٧٦٥٠,٠	٢٦٥٥٥,٦	- المصروفات الأخرى
				- شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات"
٢٢٢٠٢٩,٢	٢٧٢١٣٣,١	٢٤٤٠٦١,٣	٣٤٠٩١٢,٤	جملة
١١٤٣٢٥,٧	١٣٥٣٥٢,٠	١٢٠٨٢٤,١	١٦٦٥٦٩,٣	• الإيرادات العامة :
٣٨٨٦,١	٢١٦٥,٨	٣١٦٥,٨	٤٥٥٧,١	- الضرائب على الدخل وضرائب المبيعات والجمارك وغيرها
٦٢٠٠٢,٨	٧٤٣٩٨,٠	٦٣٢٤٨,٧	١٠٤٦٦٨,٥	- المنح المتاحة
				- الإيرادات الأخرى
١٨٠٢١٤,٦	٢١١٩١٥,٨	١٨٧٢٣٨,٦	٢٧٥٧٩٤,٩	جملة
٤١٨١٤,٦	٦٠٢١٧,٣	٥٦٨٢٢,٧	٦٥١١٧,٥	العجز النقدي
٧٣١٢٠,٢	٨٧٠٠٠٠	٨٤٦٨٠٠	١٠٠٨٠٠٠	النتيجة المحلى الإجمالى
%٣٠,٤	%٣١,٣	%٢٨,٨	%٣٣,٨	نسبة المصروفات إلى الناتج المحلى
%٢٤,٦	%٢٤,٤	%٢٢,١	%٢٧,٤	نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلى
%٥,٨	%٦,٩	%٦,٧	%٦,٤	نسبة العجز النقدي إلى الناتج المحلى

١ - المصروفات العامة :

تقدر المصروفات العامة ؛ وهي المصروفات المرتبطة بالتشغيل فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بنحو ٣٤٠٩١٢,٤ مليون جنيه ، وذلك مقابل ٢٤٤٠٦١,٣ مليون جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بزيادة قدرها ٩٦٨٥١,١ مليون جنيه بنسبة زيادة ٣٩,٧% ، ومقابل متوقع قدره ٢٧٢١٣٣,١ مليون جنيه للعام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بزيادة قدرها ٦٨٧٧٩,٣ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٥,٣% .

ومن الأهمية بمكان أن أعرض على حضراتكم مصروفات الموازنة العامة وفقاً لكل من :

- التصنيف الإقتصادى .
- التصنيف الوظيفى .

أ - التصنيف الإقتصادى لمصروفات الموازنة العامة:

وفقاً للتصنيف الإقتصادى لمصروفات الموازنة العامة ، فإن مصروفات التشغيل توزع على الأبواب الرئيسية التالية :

- الأجور وتعويضات العاملين .
- شراء السلع والخدمات .
- الفوائد .
- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية .
- المصروفات الأخرى .
- شراء الأصول غير المالية " الاستثمارات " .

١- الأجور وتعويضات العاملين :

يقدر الباب الأول "الأجور وتعويضات العاملين" في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بنحو ٧٨٦٠٨,٨ مليون جنيه مقابل ٦١٧١٠,٤ مليون جنيه متوقع في موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بزيادة قدرها ١٦٨٩٨,٤ مليون جنيه بنسبة زيادة ٢٧,٤ % .

ويلاحظ أن اعتمادات الأجور وتعويضات العاملين تمثل نسبة ٢٣,١% من إجمالي مصروفات التشغيل في مشروع الموازنة العامة للدولة البالغ مقدارها ٣٤٠٩١٢,٤ مليون جنيه ، كما تمثل نسبة ٢٠,٩% من إجمالي الإنفاق العام لمشروع الموازنة العامة للدولة والمقدر بمبلغ ٣٧٦٢٧١,٦ مليون جنيه .

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن التزام الدولة بتوفير أجور العاملين ومكافآتهم وحوافزهم إنما يبرز اهتمام الدولة ودورها في تحقيق الجوانب الاجتماعية والاقتصادية التالية :

- استيعاب نحو ٥,٣ مليون موظف وعامل في القطاع الحكومي كدرجات مشغولة فعلاً (بخلاف نحو ٠,٦ موظف وعامل بالهيئات الاقتصادية) وهو ما يوفر الأمان لنحو ٢٣ مليون مواطن يمثلون هؤلاء العاملين وأسرهم .

• مواصلة منح العلاوات الاجتماعية للعاملين والتي بلغت منذ عام ١٩٨٨/٨٧ وحتى العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ؛ ٢٦٥% من المرتبات الأساسية ، وذلك بخلاف ما تقرر من زيادة أخرى قدرها ٣٠% من الأجر الأساسي تسرى اعتباراً من مرتبات شهر مايو ٢٠٠٨ إعمالاً لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية وفي ضوء امتداد أثر تنفيذ القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ ، وبمراجعة أنه يتم ضم تلك العلاوات إلى المرتب الأساسي كل خمس سنوات حيث تم حتى السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ضم العلاوات التي تقرر حتى العام المالي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وقدرها ٢٠٠% من المرتبات الأساسية .

• أن هناك زيادات متتالية في حجم ميزانية الأجور التي تتحملها الموازنة العامة للدولة ، فقد كانت الأجور في الموازنة العامة للدولة عام ١٩٨١/٨٠ نحو ١٤٥٢,٦ مليون جنيه ثم وصلت في عام ١٩٩١/٩٠ إلى نحو ٧١١٨,٤ مليون جنيه ، ثم بلغت في عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى نحو ٢٨٠٦٦,٥ مليون جنيه، والآن تقدر في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بنحو ٧٨٦٠٨,٨ مليون جنيه .

• أن الأجور المقدرة في مشروع الموازنة المعروض توزع على أغراضها الأساسية على النحو الآتي :

الأهمية النسبية	القيمة	أنواع الأجور
%	مليون جنيه	
٢٠,٠	١٥٧١٧,٧	• الأجور الأساسية
٣٠,٢	٢٣٧٣٩,٨	• المكافآت
١٠,٣	٨١٠٨,١	• المزايا النقدية
٥,٢	٤١٢٤,٩	• البدلات النوعية
٩,٣	٧٢٧١,٠	• المزايا التأمينية
٢,١	١٦٧٣,٨	• المزايا العينية
٧,١	٥٥٧٣,٥	• باقى أنواع الأجور
٧,٩	٦٢٠٠,٠	• المتطلبات الإضافية لزيادة أجور العاملين
٣,٨	٣٠٠٠,٠	• زيادة حوافز العاملين بالمحليات
٤,١	٣٢٠٠,٠	• متطلبات تطبيق المرحلة الثانية لكادر المعلمين وإصلاح وتحسين أحوال الأطباء وهيئات التمريض وغيرها من الحتميات
١٠٠,٠	٧٨٦٠٨,٨	جملة

ولا شك أن الصورة المتقدمة تعكس اهتمام الدولة المتزايد بالعاملين بالدولة وأسرهم ، وتعبير بحق عن أن قوة العمل فى مصر هى أحد عناصر الإنتاج الرئيسية . . وأن سعى الحكومة لتطوير مفهوم الوظيفة العامة ستظهر آثاره على الدفع بهذا العنصر الإنتاجى نحو المزيد من التقدم والارتقاء .

٢- شراء السلع والخدمات :

يتضمن مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ نحو ٢٣٥٢٣,٣ مليون جنيه مخصصة لشراء السلع والخدمات اللازمة لإدارة دولا ب العمل الحكومي مقابل متوقع قدره ١٦٩٤٤,٥ مليون جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بزيادة قدرها ٦٥٧٨,٨ مليون جنيه بنسبة زيادة ٣٨,٨ % .

وتمثل الاعتمادات المخصصة لشراء السلع والخدمات نسبة ٦,٩% تقريباً من إجمالي المصروفات المخصصة للتشغيل فى مشروع الموازنة العامة للدولة والمقدرة بمبلغ ٣٤٠٩١٢,٤ مليون جنيه ، كما تمثل نسبة ٦,٣% من إجمالي الإنفاق العام بمشروع الموازنة المعروض والمقدر بمبلغ ٣٧٦٢٧١,٦ مليون جنيه ، وهى فى مجملها اعتمادات أساسية للإنفاق على متطلبات المدارس والمستشفيات وغيرها من أجهزة الدولة وكذلك الصيانة الدورية والإتارة والمياه وغيرها من المتطلبات الحتمية للعمل .

ويوضح الجدول رقم (١٠) توزيع هذه الاعتمادات على مكوناتها الأساسية فى مشروع الموازنة العامة للدولة . مقارنة بتقديرات السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وكذلك بالمتوقع تنفيذه فى تلك السنة :

جدول رقم (١٠)
(شراء السلع والخدمات)

(بالمليون جنيه)

التغير	متوقع ٢٠٠٨/٢٠٠٧	مشروع موازنة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	البيان
٤٦٥١,٠	١٩١٢,٦	٦٥٦٣,٦	• الإنارة
٩٣,٥	١٧٥,٨	٢٦٩,٣	• المياه
٦١٤,٢	٤٠٤,٥	١٠١٨,٧	• نفقات تنفيذ أحكام قضائية
٤٤٤,٤	٢٣٧٣,٨	٢٨١٨,٢	• الصيانة
٦٠٨,١	٢٩٥٨,٩	٣٥٦٧,٠	• الخامات
١٦١,٩ -	١١٦٤,٢	١٠٠٢,٣	• نفقات الطبع
١١٨,٤ -	١٢٤٠,٢	١١٢١,٨	• النقل والانتقالات
٣٨,٨	٦٩٢,٨	٧٣١,٦	• وقود وزيوت وقوى محرقة للتشغيل
٤,٧	٦٤,٩	٦٩,٦	• وقود وزيوت لسيارات الركوب
١١٩,٦	٥٤٧,٤	٦٦٧,٠	• قطع غيار ومهمات
٤٩٦,٧ -	١٨٤٥,٨	١٣٤٩,١	• شراء سلع وخدمات للصناديق والحسابات الخاصة
٩٣,١ -	٣٥٣,٥	٢٦٠,٤	• البريد والاتصالات
١٢٥٠,٠	٢٥٠,٠	١٥٠٠,٠	• احتياطات عامة
٣٧٥,٤ -	٢٩٦٠,١	٢٥٨٤,٧	• أخرى
٦٥٧٨,٨	١٦٩٤٤,٥	٢٣٥٢٣,٣	إجمالي

والزيادة الكبيرة فى الاعتمادات المقدرة لشراء السلع والخدمات بمشروع الموازنة المعروض ترجع أساساً إلى :

• الإنارة :

زيادات كبيرة فى اعتمادات الإنارة والتي ترتفع من ١٩١٢,٦ مليون جنيه متوقع فى السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٦٥٦٣,٦ مليون جنيه فى مشروع الموازنة المعروض بزيادة قدرها ٤٦٥١,٠ مليون جنيه ونسبة زيادة ٢٤٣% تقريباً ، وهذه الزيادة فى اعتمادات الإنارة يقابلها زيادة مماثلة فى الإيرادات بالبواب الثالث ضمن الفوائد المحصلة على أساس إجراء تسويات بين مستحقات قطاع الكهرباء طرف الأجهزة الحكومية ومستحقات الخزانة العامة طرف قطاع الكهرباء .

• المياه :

بلغت اعتمادات المياه ٢٦٩,٣ مليون جنيه مقابل متوقع فى السنة المالية الحالية ١٧٥,٨ مليون جنيه بزيادة قدرها ٩٣,٥ مليون جنيه بنسبة زيادة ٥٣% لمواجهة تكاليف الإمداد بالمياه وبمراعاة ضوابط الترشيح اللازم .

• نفقات تنفيذ الأحكام القضائية :

يتضمن المشروع المعروض إدراج مبلغ ١٠١٨,٧ مليون جنيه لخدمة تنفيذ الأحكام القضائية مقابل ٤٠٤,٥ مليون جنيه متوقع فى موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ أى بزيادة تبلغ ٦١٤,٢ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٥٢% وذلك كنتيجة للالتزام الخزانة بسداد الأحكام القضائية التي تستحق على الجمارك بدلاً من استبعاد هذه الأحكام من إيرادات مصلحة الجمارك .

• الصيانة :

تتضمن إعمادات مشروع الموازنة المعروض نحو ٢٨١٨,٢ مليون جنيه نفقات الصيانة مقابل ٢٣٧٣,٨ مليون جنيه متوقع فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بزيادة قدرها ٤٤٤,٤ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٨,٧ % .

وهذه النفقات تتمثل أساساً فى نفقات الصيانة لتطهير وسائل الرى والصرف ، وصيانة وترميم المباني والإنشاءات ، وصيانة الطرق والجسور والكبارى ، وصيانة الآلات والمعدات ووسائل النقل وغيرها .

• الخامات :

وقد بلغ المدرج لهذه الخامات ٣٥٦٧,٠ مليون جنيه فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مقابل ٢٩٥٨,٩ مليون جنيه متوقع فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ أى بزيادة قدرها ٦٠٨,١ مليون جنيه بنسبة زيادة ٢٠,٦ % .

وهذه الخامات تتمثل أساساً فى المتطلبات التالية :

متوقع ٢٠٠٨/٢٠٠٧ مليون جنيه	مشروع موازنة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مليون جنيه	
١٦٧٦,٥	١٧٨٣,٣	• الأدوية والأمصال والطعوم
٧١٠,٥	١١٤٥,٦	• الأغذية للمدارس والمعاهد
٥٧١,٩	٦٣٨,١	• الخامات الأخرى لمستلزمات التشغيل
<u>٢٩٥٨,٩</u>	<u>٣٥٦٧,٠</u>	جملة

• **نفقات الطبع :**

يتضمن مشروع الموازنة المعروض مبلغ ١٠٠٢,٣ مليون جنيه
لنفقات الطبع مقابل ١١٦٤,٢ مليون جنيه متوقع في السنة المالية
٢٠٠٧/٢٠٠٨ أى بخفض قدره ١٦١,٩ مليون جنيه بنسبة
خفض ١٣,٩% ، وهذا الخفض مرجعه أساساً ترشيد نفقات الطبع
• للكتب وغيرها .

وهذه النفقات تتمثل أساساً فيما يأتي :

متوقع	مشروع موازنة	
<u>٢٠٠٨/٢٠٠٧</u>	<u>٢٠٠٩/٢٠٠٨</u>	
مليون جنيه	مليون جنيه	
١١٢٩,٣	٩٦٥,٧	• طبع الكتب المدرسية ومطبوعات أخرى
٣٤,٩	٣٦,٦	• أخرى
<u>١١٦٤,٢</u>	<u>١٠٠٢,٣</u>	جملة

• **النقل والانتقالات :**

تبلغ الإعتمادات المخصصة لذلك في مشروع الموازنة للسنة المالية
٢٠٠٨/٢٠٠٩ نحو ١١٢١,٨ مليون جنيه مقابل ٩١٨,٨ مليون
جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وإن كان يتوقع أن تصل
في السنة المالية الحالية إلى نحو ١٢٤٠,٢ مليون جنيه لمعالجة
• بعض المتأخرات المرتبطة بالمقابل النقدي .

وتتمثل الإعتمادات المخصصة لذلك فيما يأتي :

متوقع	مشروع موازنة	
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	
مليون جنيه	مليون جنيه	
٨٣٨,٨	٦٤٩,٦	• المقابل النقدي للعاملين بالمناطق النائية
١٥٥,٥	١٨٠,٣	• نقل وانتقالات للسفر بالداخل
٧٦,٣	٨٥,١	• نقل وانتقالات للسفر بالخارج
١٦٩,٦	٢٠٦,٨	• أخرى
<u>١٢٤٠,٢</u>	<u>١١٢١,٨</u>	جملة

٣ - الفوائد :

تقدر الفوائد التي تدفع عن القروض المحلية والخارجية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمبلغ ٥٢٩٢٩,٧ مليون جنيه مقابل ٥١٩٧٨,٧ مليون جنيه متوقع في السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بزيادة قدرها ٩٥١,٠ مليون جنيه بنسبة زيادة ١,٨ % .

وتشكل فوائد القروض نسبة ١٥,٥% من إجمالي الإعتمادات المخصصة لمصرفات التشغيل في موازنة الدولة والبالغة ٣٤٠٩١٢,٤ مليون جنيه ، كما تمثل نسبة ١٤,١% من إجمالي الإنفاق العام في مشروع الموازنة العامة والذي يقدر بنحو ٣٧٦٢٧١,٦ مليون جنيه .

وتوزع الفوائد فى مشروع الموازنة العامة للدولة على النحو التالى:

جدول رقم (١١)
فوائد الدين العام

(بالمليون جنيه)

التغير	متوقع ٢٠٠٨/٢٠٠٧	مشروع موازنة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	البيان
٨٣١,٤ -	٣١٣٠٠,٠	٣٠٤٦٨,٦	الفوائد المحلية :
٠,٠	١٥٨٢٤,٠	١٥٨٢٤,٠	• للجهاز المصرفى وغيره من المتعاملون
١١٢٥,٣	٨٣٢,٧	١٩٥٨,٠	• فوائد القروض الاستثمارية
			• فوائد محلية متنوعة
٢٩٣,٩	٤٧٩٥٦,٧	٤٨٢٥٠,٦	جملة
٥٣٨,٦	٣٩١٣,٨	٤٤٥٢,٤	الفوائد الخارجية
١١٨,٥	١٠٨,٢	٢٢٦,٧	مصروفات متعلقة بخدمة الدين العام
٩٥١,٠	٥١٩٧٨,٧	٥٢٩٢٩,٧	إجمالى عام

والفوائد المشار إليها فى مجملها فوائد حتمية ، ومن الأهمية الإشارة إلى أن هذه الفوائد البالغة نحو ٥٢٩٢٩,٧ مليون جنيه تمثل نسبة ٥,٣% من الناتج المحلى الإجمالى ، وأهمية إبراز ذلك التأكيد على أنه لدى قياس العجز فى الموازنة العامة للدولة يتعين أن يشار أساساً إلى ما يسمى بالعجز الأولى ، وهو العجز قبل حساب فوائد القروض حيث تبلغ نسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلى الإجمالى فى مشروع الموازنة العامة ٦,٧% ، بينما يقتصر العجز الأولى (باستبعاد حساب الفوائد) على ١,٥% من الناتج المحلى الإجمالى .

كما تجدر الإشارة إلى أن تقديرات مستحقات الفوائد تبنى على أساس كل من أسعار الفائدة الفعلية على السندات والأذون والقروض المستحقة حالياً بمراعاة الافتراضات الخاصة بالافتراض المتوقع خلال الفترة القادمة والسنة المالية المقبلة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، وعلى أساس سعر العائد السارى والمتوقع فى الاقتصاد القومى وبمراعاة الاستقرار الحادث فى سوق النقد الأجنبى واتجاه البنك المركزى إلى إتباع سياسة نقدية مساندة لعملية التنمية الاقتصادية .

كما يتعين الإشارة إلى أن الفوائد على القروض الاستثمارية توجه فى معظمها لصناديق المعاشات والبالغ قدرها ١٥٨٢٤,٠ مليون جنيه وذلك التزاماً من الدولة بمنهجية جديدة قبل هذه الصناديق بأداء حقوق صناديق المعاشات من عائد استثمار أموالها لدى الدولة نقداً بدلاً من رسمتها لدى بنك الإستثمار القومى .

هذا وقد تم بالفعل نقل الجانب الأكبر من التزامات بنك الاستثمار القومى لصناديق التأمين والمعاشات إلى الخزنة العامة فى حدود رصيد مديونية الخزنة لبنك الاستثمار القومى بحيث أصبحت الخزنة العامة هى المسئولة قبل الصناديق عن هذه الأموال وتم بالفعل إصدار صكين على الخزنة العامة لصالح صندوقى المعاشات بمبلغ ١٩٧,٨ مليار جنيه بسعر فائدة يتناسب مع أسعار السوق ، وفى هذا الإجراء تأكيد لحقوق أصحاب المعاشات وحفاظاً على أموال الصناديق .

كذلك فإن قيام الخزانة العامة بالسداد النقدي للفوائد على أموال صناديق المعاشات التي نقلت إليها بموجب الصكين الصادرين على الخزانة العامة ساعد كثيراً على توفير تدفقات وسيولة نقدية للصناديق مكنتها من أداء كامل المعاشات المستحقة عليها .

٤ - الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية :

بلغت تقديرات الباب الرابع " الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية " فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ نحو ١٣٣٥٥٧,٦ مليون جنيه وذلك مقابل ٩١٤٧٠,٣ مليون جنيه متوقع فى السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بزيادة قدرها ٤٢٠٨٧,٣ مليون جنيه وبمراعاة ما تقرر من فتح اعتمادات إضافية فى السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ للسلع التموينية بنحو ٤٧٧٠ مليون جنيه وللبطاقات التموينية بنحو ٨٥٠ مليون جنيه ولمضاعفة الكميات الإضافية للأفراد من السلع على البطاقات التموينية بنحو ٢٠٠ مليون جنيه ، وزيادة دعم المواد البترولية بنحو ٢٣٧٠٠ مليون جنيه، فضلاً عن زيادة المعاشات بنسبة ٢٠% بتكلفة ٦٠٠ مليون جنيه عن شهرى مايو ويونيه ٢٠٠٨ .

والاعتمادات المشار إليها إنما تبرز اهتمام الدولة بتعميق البعد الاجتماعى وتعبيراً عن الدور الاجتماعى لموازنة الدولة فى مساندة محدودى الدخل حيث تشكل هذه الاعتمادات إضافة غير مباشرة فى دخول المواطنين .

وتنقسم هذه الاعتمادات أساساً إلى :

مليون جنيه

٩٥٩٣٠,٣	• الدعم المخصص للسلع والخدمات
٤٦٠٥,١	• المنح والمساعدات والمزايا الاجتماعية
٣٠٢٧٧,٢	• مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات
٢٧٤٥,٠	• اعتمادات واحتياطات للدعم والمساعدات
<u>١٣٣٥٥٧,٦</u>	جملة

ويبرز الجدول رقم (١٢) توزيع تلك الاعتمادات على أغراضها الرئيسية:

جدول رقم (١٢) الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

بالمليون جنيه

التعبير		٢٠٠٨/٢٠٠٧		مشروع موازنة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (١)	البيان
٣-١	٢-١	متوقع (٣)	موازنة (٢)		
					• الدعم :
٦١٧٤,٨	١١٩٩٤,٨	١٥٣٠٢,٠	٩٤٨٢,٠	٢١٤٧٦,٨	- دعم السلع التموينية
٢٤٢٤,٠	٢٦١٢٤,٠	٦٠٢٧٩,٠	٣٦٥٧٩,٠	٦٢٧٠٣,٠	- دعم المواد البترولية
٣٠٠٠,٠	١٠٠٠,٠	٠,٠	٢٠٠٠,٠	٣٠٠٠,٠	- دعم الكهرباء
٢٠٣,٦ -	٠,٠	٢٢٠٣,٦	٢٠٠٠,٠	٢٠٠٠,٠	- دعم تنشيط الصادرات
٣٩٧,٥	٣٦٥,٠	٣١٠,١	٣٤٢,٦	٧٠٧,٦	- دعم المزارعين
٠,٠	٠,٠	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠	- دعم تنمية الصعيد
٠,٠	٤٠٠,٠ -	٤٠٠,٠	٨٠٠,٠	٤٠٠,٠	- دعم المناطق الصناعية
٢٥,٠	٢٥,٠	١٥٠,٠	١٥٠,٠	١٧٥,٠	- دعم الأدوية وألبان الأطفال
٠,٠	٠,٠	٢٣٠,٠	٢٣٠,٠	٢٣٠,٠	- دعم التأمين الصحى على الطلاب
١٤,٠	١٤,٠	٥٤٢,٠	٥٤٢,٠	٥٥٦,٠	- دعم نقل الركاب
١٢,١	٣٥,٥ -	٧٠٠,٠	٧٤٧,٦	٧١٢,١	- دعم فائدة القروض الميسرة
٥٠٠,٠	٠,٠	٥٠٠,٠	١٠٠٠,٠	١٠٠٠,٠	- دعم إسكان محدودى الدخل
١٥٠,٠	٣٣٩,٧	٦٠٠,٠	٤١٠,٣	٧٥٠,٠	- دعم شركات المياه
٢٠٠,٠	٥٠٠,٠	٣٠٠,٠	٠,٠	٥٠٠,٠	- دعم اشتراكات الطلبة فى السكك الحديدية
٠,٠	٠,٠	٥٠٠,٠	٥٠٠,٠	٥٠٠,٠	- دعم التدريب الصناعى
٢٥٠,٠ -	٠,٠	٥٠٠,٠	٢٥٠,٠	٢٥٠,٠	- دعم الإنتاج الحربى
٠,٠	٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	- دعم السينما
١٨٩,٨ -	٣٠٠,٤	٩٣٩,٦	٤٤٩,٤	٧٤٩,٨	- احتياطي
١٢٢٥٤,٠	٣٨٦٢٧,٤	٨٣٦٧٦,٣	٥٥٧٠٢,٩	٩٥٩٣٠,٣	جملة الدعم
٣٨٤,١ -	٣٨٤,٠ -	٣٣٧٦,٥	٣٣٧٦,٤	٢٩٩٢,٤	المنح
					• مزايا اجتماعية :
٢٠,٠	٢٠,٠	١١٠٠,٠	١١٠٠,٠	١١٢٠,٠	- معاش الضمان الاجتماعى
٠,٠	٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	- معاش الطفل
٢٧٦٧٧,٢	٢٨٢٧٧,٢	٢٦٠٠,٠	٢٠٠٠,٠	٣٠٢٧٧,٢	- مساهمات فى صناديق المعاشات
٤٥,٣ -	٤٢,١	٥١٨,٠	٤٣٠,٦	٤٧٢,٧	- أخرى
٢٧٦٥١,٩	٢٨٣٣٩,٣	٤٢٣٨,٠	٣٥٥٠,٦	٣١٨٨٩,٩	جملة مزايا اجتماعية
٢٥٦٥,٥	١٠٩٤,٩	١٧٩,٥	١٦٥٠,١	٢٧٤٥,٠	- متطلبات إضافية واحتياطيات
٤٢٠٨٧,٣	٦٩٢٧٧,٦	٩١٤٧٠,٣	٦٤٢٨٠,٠	١٣٣٥٥٧,٦	جملة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

تشمل المساهمات فى صناديق المعاشات مستحقات للصناديق قبل الخزنة العامة عن سنوات سابقة والتزامات تتحملها الخزنة وفقا للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

وبتحليل أهم عناصر الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية يتبين ما يأتي :

أولاً : الدعم

(أ) دعم السلع التموينية :

يقدر دعم السلع التموينية فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بنحو ٢١٤٧٦,٨ مليون جنيه مقابل ٩٤٨٢,٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ والذى يتوقع أن يزيد إلى ١٥٣٠٢,٠ مليون جنيه نتيجة الاعتمادات الإضافية التى تقدمت بها الحكومة لزيادة دعم السلع التموينية (٤٧٧٠ مليون جنيه) ومتطلبات ضم ١٥ مليون مواطن إلى البطاقات التموينية وتحويل الدعم الجزئى إلى دعم كلى (بتكلفة سنوية ١٧٠٠ مليون جنيه روعى منها ٨٥٠ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ كتكلفة عن نصف سنة وفقاً لبدء تنفيذ القرار) ولمضاعفة الكميات الإضافية للأفراد من السلع على البطاقات التموينية بنحو ٢٠٠ مليون جنيه عن الفترة المتبقية من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (تزداد لتصل إلى ١٦٠٠ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩) .

ويوضح الجدول رقم (١٣) الدعم المخصص للسلع التموينية وتوزيعاته على

السلع .

جدول رقم (١٣)
دعم السلع التموينية

بالمليون جنيه

البيان	الكمية بالألف طن	جملة التكاليف	جملة المبيعات	الدعم
- أولاً : السلع الأساسية :				
• القمح المستورد	٤٠٠٠	١٠٠٤٠,٠	٢١٤٠,٣	٧٨٩٩,٧
• المخبوزات ٧٢%	٥٠٠	١٢٥٥,٥	٣٨٠,٦	٨٧٤,٩
• الدقيق الطباقي ٨٢%	٥٠٠	١٢٥٥,٥	١٥٥,٥	١١٠٠,٠
جملة القمح المستورد	٥٠٠٠	١٢٥٥١,٠	٢٦٧٦,٤	٩٨٧٤,٦
• القمح المحلى	٣١٠٠	٧٩٠٧,٨	١٨٦٣,٢	٦٠٤٤,٦
• الأذرة الشامية	٢٠٠	٣٤٧,٣	٧٨,٢	٢٦٩,١
جملة دعم الخبز	٨٣٠٠	٢٠٨٠٦,١	٤٦١٧,٨	١٦١٨٨,٣
السكر	٧١٤	١٥٥٩,٧	٤٩٠,٤	١٠٦٩,٣
الزيت التمويني	٢٧٩	١٧٦٧,٣	٢٧٢,٠	١٤٩٥,٣
جملة الدعم للسلع الأساسية	٩٢٩٣	٢٤١٣٣,١	٥٣٨٠,٢	١٨٧٥٢,٩
- ثانياً : السلع الاضافية :				
السكر الاضافى	٦٣٦	١٥٩٠,٠	٩٢٧,٥	٦٦٢,٥
الزيت الحر	٦٣٦	٣٨٧٤,٣	٢٥٨٨,٥	١٢٨٥,٨
الأرز	١٢٧٢	٢٦٨٠,٦	١٧٤٢,٦	٩٣٨,٠
الشاي	١٥	١٨٣,٢	١٨٩,٠	٥,٨ -
جملة الدعم للسلع الاضافية	٢٥٥٩	٨٣٢٨,١	٥٤٤٧,٦	٢٨٨٠,٥
جملة الدعم السلعى	١١٨٥٢	٣٢٤٦١,٢	١٠٨٢٧,٨	٢١٦٣٣,٤
يخصم : محصلة الإيرادات من المصروفات				١٥٦,٦
إجمالى دعم السلع التموينية				٢١٤٧٦,٨

(ب) دعم المواد البترولية :

تبلغ تقديرات دعم المواد البترولية فى مشروع الموازنة المعروض نحو ٦٢٧٠٣,٠ مليون جنيه مقابل ٣٦٥٧٩,٠ مليون جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ والتي يتوقع أن تبلغ بموازنة السنة المالية الحالية نحو ٦٠٢٧٩,٠ مليون جنيه وذلك يرجع إلى الاعتماد الإضافى الذى تقدمت به الحكومة والبالغ ٢٣,٧ مليار جنيه تقريباً .

ويوضح الجدول رقم (١٤) الدعم المقرر للمواد البترولية فى المشروع المعروض :

جدول رقم (١٤) دعم المواد البترولية

اسم السلعة	الكمية (بالآلف طن)	التكاليف (بالمليون جنيه)	إيراد البيع (بالمليون جنيه)	الدعم (بالمليون جنيه)	الوزن النسبى للدعم
غاز طبيعى	٣٢٧٣٩	١٦٧١٩	١٣٩٩٠	٢٧٢٩	٤,٤%
بوتاجاز	٣٦٠٠	١٣٦٤٤	١٣٧	١٣٥٠٧	٢١,٥%
بنزين	٣٦٠٠	١٤٩٥٦	٥٣٢٥	٩٦٣١	١٥,٤%
كيروسين	٢٢٥	٤٥٣	١٩٧	٢٥٦	٠,٤%
سولار	١٠٩٠٠	٤٣١٥٧	٩١٠٢	٣٤٠٥٥	٥٤,٣%
مازوت	٧٣٠٩	٩٤٣٩	٦٩١٤	٢٥٢٥	٤,٠%
الإجمالى	٥٨٣٧٣	٩٨٣٦٨	٣٥٦٦٥	٦٢٧٠٣	١٠٠,٠%

وجدير بالذكر أن ما سيحول للخزانة العامة فى السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ من قطاع البترول يقدر بنحو ٧٠٢٠٣,٠ مليون جنيهه مقابل الدعم الذى تتحمله الخزانة للمواد البترولية والبالغ نحو ٦٢٧٠٣,٠ مليون جنيهه ،، أى بصافى يبلغ نحو ٧٥٠٠,٠ مليون جنيهه يؤول للخزانة العامة .

ج - دعم الكهرباء :

تحقيقاً للشفافية وأعمالاً لمبدأ الشمول والعموم فى الموازنة العامة للدولة، وحيث قرر مجلس الوزراء أن تتحمل وزارة المالية بفروق سعر الغاز الطبيعى فى إنتاج الكهرباء .

فقد روعى تضمين مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مبلغ ٣٠٠٠,٠ مليون جنيهه لدعم الكهرباء .

هذا وعلى الجانب الأخر، وحيث أن مبلغ الـ ٣٠٠٠,٠ مليون جنيهه سيؤول إلى هيئة البترول ، فإنه ومن ثم فقد أخذ ذلك فى الحسبان لدى وضع تقديرات إيرادات هيئة البترول ومن ثم تأثيرها على مايؤول للخزانة العامة من ضرائب وأرباح، فضلاً عن أنه سيراعى إجراء تسوية هذا المبلغ لذمة مستحقات وزارة المالية طرف هيئة البترول أولاً بأول ، أو استخدام هذا الدعم للكهرباء فى تسوية حقوق الخزانة العامة طرف قطاع الكهرباء .

د - دعم تنشيط الصادرات :

يتضمن مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مبلغ ٢٠٠٠ مليون جنيه لدعم الصادرات المصرية وهو ذات الإعتماد المدرج فى موازنة السنة المالية الحالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ .

وتجدر الإشارة أن الدعم المشار إليه يتم تدبير جانب منه من خلال ما يتم تحويله لصندوق دعم الصادرات من كل من وزارة التجارة الخارجية وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات .

هـ - دعم المزارعين :

تمشياً مع أهداف السياسة المالية للدولة فى رفع المعاناة عن صغار المزارعين تقوم الدولة بدعم مستلزمات الإنتاج الزراعى من أسمدة وبذور ومبيدات وتحمل جانب من أعباء مواجهة بعض الآفات الزراعية وتساهم فى خفض أسعار التقاوى ، وذلك بالإضافة إلى تقديم القروض الميسرة لبعض الأغراض الزراعية وتحمل الخزانة العامة فى سبيل ذلك بفروق فوائد هذه القروض المخصصة للإنتاج الزراعى .

وقد بلغت تقديرات دعم المزارعين مبلغ ٧٠٧,٦ مليون جنيه بمشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مقابل ٣٤٢,٦ مليون جنيه مدرج بموازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ويتوقع أن

يكون هذا الدعم فى حدود ٣١٠,١ مليون جنيه، ومن ثم تكون الزيادة فى مشروع الموازنة نحو ٣٩٧,٥ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٢٨,٢%.

و - دعم نقل الركاب :

ويمثل الدعم الممنوح لهيئتي نقل الركاب بالقاهرة والإسكندرية فى تغطية جزء من العجز الجارى المحقق بكل منهما والناج عن توفير خدمة نقل الركاب بأقل من تكلفتها الاقتصادية وبما يتناسب ومستوى الفئات محدودة الدخل .

وقد بلغت تقديرات دعم نقل الركاب مبلغ ٥٥٦ مليون جنيه بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بزيادة قدرها ١٤ مليون جنيه بنسبة زيادة تبلغ ٢,٦% عن المقدر فى السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ والبالغ ٥٤٢ مليون جنيه .

ز - دعم الأدوية والتأمين الصحى :

تعمل الدولة جاهدة على مضاعفة الجهود لتوفير الخدمات الصحية فى مجالاتها المتكاملة من خلال الارتقاء بمستوى الأداء فى المرافق الأساسية التى ترتبط بالصحة العامة وتعزيز المستشفيات العامة بالأخصائيين، فضلاً عن الجهود المبذولة لتوفير احتياجات المواطنين من الدواء ، وقد تضمن القانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٩٢ فى شأن

التأمين الصحي على الطلاب في مادته الثالثة أن أحد مصادر التمويل هو الاشتراكات السنوية التي تتحملها الخزانة العامة عن كل طالب في المدارس ورياض الأطفال المملوكة للدولة والمدارس الخاصة المعانة والمعاهد الأزهرية، وهو ما يمثل دعماً مباشراً من الدولة في هذا الشأن لكل طالب بقيمة ١٢ جنيه سنوياً لعدد حوالى ١٩ مليون طالب .

وبالإضافة إلى ذلك فإن دعم الأدوية وألبان الأطفال يمثل ما تتحمله الدولة من فروق التكلفة لمواجهة الخسائر الناتجة عن استيراد الأدوية وألبان الأطفال وبيعها بأسعار تقل عن تكلفتها الاقتصادية ويتم صرف هذا الدعم للجهة المنوطة بذلك وهي وزارة الصحة والسكان .

وقد بلغت تقديرات دعم الأدوية وألبان الأطفال والتأمين الصحي مبلغ ٤٠٥,٠ مليون جنيه بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بزيادة قدرها ٢٥,٠ مليون جنيه بنسبة زيادة تبلغ ٦,٦% عن المقدر في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ والبالغ ٣٨٠,٠ مليون جنيه .

ج - دعم المناطق الصناعية :

بداية من موازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ تم صرف هذا الدعم للهيئة العامة للتنمية الصناعية وهو يتمثل في تكلفة البنية الأساسية للمناطق الصناعية وذلك حتى تتمكن من تحقيق أهدافها في التنمية

الصناعية، وبما يؤدي إلى زيادة قدرة المناطق الصناعية على جذب الاستثمارات وتشجيع التنافس فيما بينها .

وقد بلغت تقديرات دعم المناطق الصناعية نحو ٤٠٠ مليون جنيهه بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مقابل مبلغ ٨٠٠ مليون جنيهه مقدر بموازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ والتي من المتوقع أن يبلغ المنصرف في نهايتها لهذا النوع من الدعم على مبلغ ٤٠٠,٠ مليون جنيهه .

ط - دعم شركات المياه :

ويتمثل دعم مياه الشرب أساساً في الفرق بين إيرادات واستخدامات شركات المياه لتغطية العجز الجارى في موازاناتها لتغطية الفرق بين السعر الإقتصادى للمياه وسعر البيع لها طبقاً للتعريفه المقررة، وذلك استناداً إلى ما تضمنته قرارات إنشاء تلك الشركات من تحمل الخزانه العامة بقيمة هذا الفرق وذلك لتحقيق سياسة الدولة بتوصيل مياه الشرب النقيه لكافة المناطق .

هذا وقد بلغت تقديرات دعم شركات المياه نحو ٧٥٠,٠ مليون جنيهه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بزيادة قدرها ٣٣٩,٧ مليون جنيهه بنسبة زيادة تبلغ ٨٢,٨% عن المقدر في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ والبالغ ٤١٠,٣ مليون جنيهه والتي من المتوقع أن يبلغ المنصرف لهذا النوع من الدعم بنهاية السنة المالية الحالية نحو ٦٠٠ مليون جنيهه .

ى - دعم فروق فوائد القروض الميسرة :

ويمثل فرق سعر الفائدة الذى تتحمله الدولة عن القروض الميسرة الخاصة بتمويل إنشاء المساكن الشعبية التى تقيمها وزارة الإسكان ممثلة فى هيئة تعاونيات الإسكان والبناء وبنك الإسكان والتعمير وهيئة المجتمعات العمرانية وغيرها .

وقد بلغت تقديرات دعم فروق فوائد القروض الميسرة نحو ٧١٢,١ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بخفض قدره ٣٥,٥ مليون جنيه بنسبة خفض تبلغ ٤,٧% عن المقدر فى السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ والبالغ ٧٤٧,٦ مليون جنيه .

ك - دعم إسكان محدودى الدخل :

وفقاً لبرنامج السيد رئيس الجمهورية الانتخابى يتم توفير ٥مليار جنيه لإسكان محدودى الدخل لمدة ٥ سنوات ، وتنفيذاً لذلك فقد أدرج هذا الدعم بداية من موازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، وذلك تمشياً مع السياسة المالية للدولة فى مجال دعم إسكان محدودى الدخل والهادفة إلى توفير السكن المناسب للقاعدة العريضة من المواطنين وذلك بتقديم دعم قدره ١٥ ألف جنيه لا يرد لكل وحدة سكنية .

وفى ضوء المستهدف فى البرنامج الإنتخابى فقد أدرج مبلغ ١٠٠٠ مليون جنيه لدعم إسكان محدودى الدخل فى مشروع موازنة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وهو ذات الدعم المدرج بموازنة السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ .

ل - دعم تنمية الصعيد :

فى إطار جهود الدولة المتواصلة لدعم تنمية الصعيد فقد ادرج بمشروع الموازنة المعروض مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مخصص لهذا الغرض وهو ذات الاعتماد المدرج بموازنة السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ .

م - دعم اشتراكات الطلبة :

فى إطار إصلاح الخلل فى الهيكل التمويلى لهيئة سكك حديد مصر نتيجة تحملها بأعباء اشتراكات الطلبة وبعض الفئات الأخرى بأسعار تقل كثيراً عن التكلفة الحقيقية .

فقد تقرر أن تسهم الخزانة العامة فى تحمل الفرق بين التكلفة الفعلية وبين الاشتراكات المدعمة للطلبة والفئات الأخرى .

وقد تقرر لذلك نحو ٥٠٠ مليون جنيه ، ويتم الدعم الفعلى فى ضوء حسابات تكاليف تعتمد من لجنة فنية شكلت لهذا الغرض .

ن - باقى عناصر الدعم :

تقدر اعتمادات باقى عناصر الدعم فى مشروع موازنة السنة المالية
٢٠٠٨/٢٠٠٩ نحو ١٥٢٠ مليون جنيه موزعة كالاتى :

مليون جنيه

٥٠٠	• دعم التدريب الصناعى
٢٥٠	• دعم الانتاج الحربى
٢٠	• دعم السينما
٧٥٠	• احتياطى
<u>١٥٢٠</u>	جملة

ثانياً : المنح والمساعدات

تقدر اعتمادات المنح والمساعدات فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بنحو ٢٩٩٢,٤ مليون جنيه تمثل المنح والمساعدات المقدمة من الدولة للأغراض الإنسانية والاجتماعية موزعة على النحو التالى :

مليون جنيه	
١١٨٣,٠	* علاج المواطنين ومرضى الفشل الكلوى وإعانات الإسعاف وغيرها
٢٣٠,٠	* مساعدات من ريع الأوقاف
١٦٤,٠	* مساعدات الشباب والرياضة
١٢٨,٠	* مساعدات المهجرين وأسر المقاتلين والمساعدات الشهرية للأسر الفقيرة وغيرها
٤٤,٠	* إعانات المعاهد الأزهرية وطلاب الابتدائى بالأزهر ومكاتب تحفيظ القرآن والطلبة الوافدين بالأزهر
٤٦,٠	* علاج ورعاية ضباط الشرطة والمحالين للمعاش وأسرهم
٣٨٣,٠	* إعانات لصناديق الرعاية الاجتماعية للعاملين ونقابة التجاريين وغيرها
٤٣,٠	* إعانات العلاقات الثقافية الخارجية وصندوق دعم المعاهد العليا ونقابة المعلمين
١٢,٠	* صندوق التنمية الثقافية
١٤,٠	* صندوق مباني الخارجية
٧٣,٠	* صندوق المعونة للدول الأفريقية
٢٤,٠	* صندوق المعونة لدول الكومنولث
٣٠١,٠	* صندوق دعم الطيران
٦,٠	* صندوق مكتبات مبارك العامة
٣٤١,٤	* جهات أخرى
<u>٢٩٩٢,٤</u>	جملة المنح والمساعدات

ويلاحظ أن جانب من هذه المنح والمساعدات لها مقابل بالإيرادات

مثل ريع الأوقاف ودعم صندوق الطيران .

ثالثاً : المتطلبات الاجتماعية الإضافية

تضمن مشروع الموازنة نحو ٢٧٤٥,٠ مليون جنيه كمتطلبات إضافية واعتمادات اجتماعية بالباب الرابع توزع كما يلي :

مليون جنيه

- احتياطي لمواجهة متطلبات اضافية للسلع التموينية ٢٠٠٠,٠
- اعتمادات اجمالية للصناديق والحسابات الخاصة ٢٤٥,٠
- وبعض الجهات
- احتياطي عام

٥٠٠,٠

٢٧٤٥,٠

جملة

٥- المصروفات الأخرى :

بلغت تقديرات المصروفات الأخرى فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ نحو ٢٥٧٣٧,٤ مليون جنيه ، مقابل ٢٢٨٦٤,٢ مليون جنيه متوقع للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، بزيادة قدرها ٢٨٧٣,٢ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٢,٦ % .

ويوضح الجدول رقم (١٥) المصروفات الأخرى على النحو التالي :

جدول رقم (١٥)
المصروفات الأخرى

بالمليون جنيه

التغير	متوقع ٢٠٠٨/٢٠٠٧	مشروع موازنة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	البيان
٤٥٦,٧	١٣٠٩,٢	١٧٦٥,٩	- نفقات جارية متنوعة من ضرائب ورسوم وتعويضات واشتراكات وتحويلات جارية وتخصيصية
٣٣٢,٦	٤٥٠,٨	٧٨٣,٤	- اعتمادات إجمالية فى موازنات بعض الجهات
٢٥١,٩	١٣٨٧,٢	١٦٣٩,١	- فوائض مرحلة واحتياطات وغيرها
١٨٣٢,٠	١٩٧١٧,٠	٢١٥٤٩,٠	- اعتمادات أخرى
٢٨٧٣,٢	٢٢٨٦٤,٢	٢٥٧٣٧,٤	إجمالى

وبصفة عامة ، فإن المصروفات الأخرى وجملتها ٢٥٧٣٧,٤ مليون جنيه ، تمثل نسبة ٧,٥% من مصروفات التشغيل البالغة ٣٤٠٩١٢,٤ مليون جنيه كما تمثل نسبة ٦,٨% من اجمالى الإنفاق العام البالغ ٣٧٦٢٧١,٦ مليون جنيه .

ويلاحظ أن الزيادة فى النفقات الجارية المتنوعة ترجع أساساً إلى مراعاة إدراج أكبر قدر ممكن من مصروفات الصناديق والحسابات الخاصة ضمن مصروفات الموازنة ، ولها مقابل فى الموارد . والأمر ذاته بالنسبة للفوائض المرحلة فى بعض الهيئات الخدمية ذات الطبيعة الخاصة كهيئة الآثار المصرية والتي يقابلها إيرادات لهذه الجهات وذلك دون التأثير على حريتها فى استخدام أموالها فى الأغراض التى تراها .

٦- شراء الأصول غير المالية " الاستثمارات " :

بلغت تقديرات شراء الأصول غير المالية " الاستثمارات " بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ نحو ٢٦٥٥٥,٦ مليون جنيهه مقابل ٢٧١٦٥,٠ مليون جنيهه متوقع السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ .

وبصفة عامة توزع اعتمادات شراء الأصول غير المالية " الاستثمارات " على موازنات الأجهزة المعنية على النحو الموضح بالجدول رقم (١٦) وفقاً لما يلى :

جدول رقم (١٦)
شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات"

متوقع ٢٠٠٨/٢٠٠٧		مشروع موازنة ٢٠٠٩/٢٠٠٨		البيان
الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	
%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	
٥١,٣	١٣٩٣٨,٥	٤٥,٥	١٢٠٨٢,٨	- الجهاز الإدارى
٦,٧	١٨٢٧,٨	٦,٤	١٦٩٧,٤	- المحليات
٤١,٩	١١٣٨٣,٧	٤٤,٣	١١٧٧٥,٤	- الهيئات الخدمية
٠,٠	٥,٠	١,٧	٤٥٠,٠	- تعويضات فروق الأسعار للمقاولين
٠,١	١٠,٠	٢,١	٥٥٠,٠	- احتياطات
١٠٠,٠	٢٧١٦٥,٠	١٠٠	٢٦٥٥٥,٦	إجمالى

ويوضح الجدول رقم (١٧) توزيع الاستثمارات على مكوناتها الرئيسية:

جدول رقم (١٧)
الاستثمارات ومكوناتها الرئيسية

بالمليون جنيه

٢٠٠٨/٢٠٠٧		مشروع موازنة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (١)	البيان
متوقع (٣)	موازنة (٢)		
٢٤٦٦١,٧	٢٣٩٢٥,٥	٢٣١١٤,٠	= الأصول الثابتة :
٢٤٢٣١,٣	٢٣٤٩١,٤	٢٢٦٦٥,٦	• استثمار مباشر
١٣٣,٧	١٣٧,٢	١٠٠,٤	X مباني سكنية
٤٤٧٩,٨	٤٩٠٥,٣	٥٥٣٦,٢	X مباني غير سكنية
١١٧٥١,١	١٠٣٧٤,٠	٩٩٥٨,٧	X تشييدات
٨٣٢,٢	٧٤٩,٠	٣٢٧,٣	X وسائل نقل
٢٢٥,٢	١١٨,٣	٨٢,٢	X وسائل انتقال
٦٠٤٧,٨	٦٣٨٩,٥	٥٩٠١,٤	X آلات ومعدات
١٥٦,٤	٢٢٨,٢	١٣٧,١	X عدد وأدوات
٥٦٧,٩	٥٧٤,٣	٦٠٣,٠	X تجهيزات
٣٧,٢	١٥,٦	١٩,٣	X ثروة حيوانية ومائية (اصول زراعية)
٤٣٠,٤	٤٣٤,١	٤٤٨,٤	• نفقات دورة تشغيل أولى
٣٥٨,٤	٣٤٣,٠	٤٠٢,٥	= الأصول غير المنتجة :
٣٥٨,٤	٣٤٣,٠	٤٠٢,٥	• أصول طبيعية :
٣٢٩,١	٢٩٢,٤	٣٨٢,٢	X شراء أراضي
٢٩,٣	٥٠,٦	٢٠,٣	X تمهيد واستصلاح أراضي
٢١٣٤,٩	٢٨٦٣,٧	٢٤٨٩,١	= أصول غير مالية أخرى
٢١٣٤,٩	٢٨٦٣,٧	٢٤٨٩,١	• متنوعة
٨٨,٤	٣٥,٥	٢٥,٦	X فوائد سابقة على بدء التشغيل
٣٧٤,٨	٣٧٥,٠	٤٥٣,٨	X البعثات
١٣٣١,٤	٢٠٠٣,٢	١٥٤٩,١	X أبحاث ودراسات للمشروعات الاستثمارية
٣٣٥,٣	٠,٠	١٠,٦	X دفعات مقدمة
٥,٠	٤٥٠,٠	٤٥٠,٠	X تعويضات للمقاولين عن فروق الأسعار
١٠,٠	٥١٧,٨	٥٥٠,٠	• احتياطات عامة لشراء الأصول غير المالية
٢٧١٦٥,٠	٢٧٦٥٠,٠	٢٦٥٥٥,٦	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)

ب - التصنيف الوظيفى للمصروفات العامة :

تقضى المادة الرابعة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة - والمعدلة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ حسبما وافق مجلسكم الموقر - بأن تُعد الموازنة العامة للدولة وتنفذ وفقاً لكل من التصنيف الاقتصادى لأوجه نشاط الدولة والتصنيف الإدارى للجهات والوحدات ، كما تعرض المصروفات وتقدم إلى مجلس الشعب وفقاً للتصنيف الوظيفى لأنشطة الدولة .

وحسبما سبق فقد تم عرض مصروفات التشغيل بمشروع الموازنة العامة للدولة وجملتها ٣٤٠٩١٢,٤ مليون جنيه وفقاً للتصنيف الاقتصادى موزعة على الأبواب المختلفة من أجور ، وشراء سلع وخدمات ، وفوائد ، ودعم ومنح ومزايا اجتماعية ، ومصروفات أخرى ، وشراء أصول غير مالية (الاستثمارات) .

وتبعاً لما تقدم فإننى أتشرف بأن أعرض على حضراتكم مصروفات التشغيل بمشروع الموازنة العامة للدولة وفقاً للتصنيف الوظيفى لأنشطة الدولة المختلفة بما تشمله من خدمات عامة ، ودفاع وأمن قومى ، النظام العام وشئون الأمن العام ، والشئون الاقتصادية ، وحماية البيئة ، والإسكان والمرافق ، والصحة ، والشباب والثقافة والشئون الدينية ، والتعليم ، والحماية الاجتماعية .

ويوضح الجدول رقم (١٨) الاعتمادات المخصصة للأنشطة المشار إليها وفقاً للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة حسبما قدر لها في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مقارنة بنظيرتها في موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ سواء المقدر أو المتوقع :

جدول رقم (١٨)
التصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة

(بالمليون جنيه)

٢٠٠٨/٢٠٠٧		مشروع موازنة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	الأنشطة الوظيفية
متوقع	موازنة		
٧٩٢٠٠,٠	٧٨٦٥٤,٦	٩٥٨٣٩,٠	١- الخدمات العمومية
١٩٣٥٠,٠	١٩١٩٧,٥	٢١٧١٨,٤	٢- الأمن القومي
١١٧٠٠,٠	١١٣٥٤,١	١٣٥٥٨,٣	٣- النظام العام وشئون الأمن العام
١٦٥٠٠,٠	١٦٣٣٠,٧	١٧٤٦٤,١	٤- الشؤون الاقتصادية
٩١٠,٠	٩٠٧,٩	٩٩٤,٢	٥- حماية البيئة
٧١٠٠,٠	٧٠٩٢,٠	٧٢١٦,٤	٦- الاسكان والمرافق المجتمعية
١٢٠٠٥,٠	١١٨٤٩,٨	١٢١١٩,٠	٧- الصحة
٩٨١٠,٠	٩٨٧٣,٢	١٠٧٧٢,٨	٨- الشباب والثقافة والشئون الدينية
٣٢٩٢٥,٠	٣٠٩٣٦,٨	٣٤٧٨٩,٣ (*)	٩- التعليم
٨٢٦٣٣,١	٥٧٨٦٤,٧	١٢٦٤٤٠,٩	١٠- الحماية الاجتماعية
٢٧٢١٣٣,١	٢٤٤٠٦١,٣	٣٤٠٩١٢,٤	الإجمالي

(*) بخلاف المقرر للمرحلة الثانية لتطبيق كادر المعلمين والمقدر لها ٢٥٠٠ مليون جنيه مدرجة حالياً ضمن الاحتياطيات بالخدمات العمومية ، ومن ثم يصبح المخصص للتعليم ٣٧٢٨٩,٣ مليون جنيه .

كما يوضح الجدول رقم (١٩) توزيع المصروفات بالتصنيف الوظيفي على الأبواب المختلفة لمصروفات التشغيل وكذلك على التصنيفات الوظيفية مقارنة بفعليات السنوات السابقة .

ويوضح البيان التحليلي المرافق لهذا البيان المالي تفاصيل الاعتمادات المخصصة وفقاً للتصنيف الوظيفي للموازنة العامة للدولة .

**جدول رقم (٩)
الصرافات بالتقسيم الوظيفي
للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩**

بالمليون جنيه

البيانات	٢٠٠٨/٢٠٠٧		موزنة	٢٠٠٩/٢٠٠٨	مشروع موزنة	شراء الأصول غير المالية	الصرافات الأخرى	الدعم والملح والبرايا الاجتماعية	النواتج	شراء السلع والخدمات	الأجور ورسوميات التأمين	الإجمالي العام
	متوقع	فعليات										
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٤٤.٦١,٣	٣٤.٩١٢,٤	٢٦٥٥٥,٦	٢٥٧٣٧,٤	١٣٣٥٥٧,٦	٥٢٩٢٩,٧	٢٣٥٢٣,٣	٧٨٦.٠٨,٨		
١٦١٦١٠,٧	٢٠٧٨١٠,٦	٢٢٢٠.٢٩,٢	٧٨٦٥٤,٦	٩٥٨٣٩,٠	٤٨٢٧,٦	٢١٥١,٨	٣.٥٦,٢	٥٢٦٥٧,٨	١٠٨٤٣,٣	٢٢٣.٠٢,٤		
٥١٠.٦٣,٣	٥٤١.٠٥,٨	٦٧٦.٠٣,٥	٧٩٢.٠٠,٠	٩٥٨٣٩,٠	٤٨٢٧,٦	٢١٥١,٨	٣.٥٦,٢	٥٢٦٥٧,٨	١٠٨٤٣,٣	٢٢٣.٠٢,٤		
١٤٨٠.٤,٤	١٥٩٣٢,٩	١٧٩٢١,٧	١٩٣٥٠,٠	٢١٧١٨,٤	١٠٩,٣	٢١٥٥٣,٩	٠,٣	٠,٠	٢٤,٦	٣٠,٣		
٨٩٠,١,١	١.٠٥٢٣,٤	١١١٢٨,٥	١١٣٥٤,١	١٣٥٥٨,٣	١٢٨٨,٧	٥٨٠,١	٢٨٨,٤	٠,٠	١٤٤٥,٥	٩٩٥٥,٧		
١١٧.٥,٦	١١٢٢٨,٥	١٣٩١٣,٧	١٦٥٠٠,٠	١٧٤٦٤,١	٦٨٦١,٢	٦٧٧,٩	٢٣٩٣,٥	١٩٩,٦	٢٢١٠,٠	٥١٢١,٩		
٤٩٣,٢	٤١٢,٢	٨٢٨,٣	٩١٠,٠	٩٩٤,٢	١٤١,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٠	٥٦٦,٤	٢٨٥,٩		
٦٠٠.٢,٧	٥٦١٣,٩	٩٢٤٨,٣	٧١٠٠,٠	٧٢١٦,٤	٦٥٠,١,٣	٣,٠	٤,٣	٣,٦	٢٩٤,٨	٤٠٩,٤		
٧٢٥٧,٧	٩٦٦٤,٩	١٠.٤٣٣,٧	١٢٠٠٥,٠	١٢١١٩,٠	١٦٢٠,٣	٢٢٨,٢	١٢٤٧,٣	١٤,٥	٣٤٤٥,٦	٥٥٦٣,١		
٧٣٠.٦,٤	٧٦٣٥,٠	٨٧٢٩,١	٩٨١٠,٠	١٠.٧٧٢,٨	٢٠٤٧,٣	٣٤٠,٠	٨٠٤,٦	٠,٩	١٢١٤,٨	٦٣٦٥,٢		
٢٥٧٩٥,٤	٢٥٦١٩,٠	٢٧٧٤٠,٨	٣٢٩٢٥,٠	٣٤٧٨٩,٣	٣٠٥٦,٦	١٩٦,٩	١٥٤,٦	٥٢,٨	٣٤٣٣,٧	٢٧٨٩٤,٧		
٢٨٢٨٠,٩	٢٧٠٧٥,٠	٥٤٤٨١,٦	٨٢٦٣٣,١	١٢٢٤٤٠,٩	١٠٢,٠	٥,٣	١٢٥٦٠,٨,١	٠,٥	٤٤,٦	٦٨٠,٢		

٢ - الإيرادات العامة :

قدرت الإيرادات العامة فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بنحو ٢٧٥٧٩٤,٩ مليون جنيهه ، مقابل ١٨٧٢٣٨,٦ مليون جنيهه فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ، بزيادة قدرها ٨٨٥٥٦,٣ مليون جنيهه ، بنسبة زيادة ٤٧,٣% ، ومقابل ٢١١٩١٥,٨ مليون جنيهه متوقع فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بزيادة قدرها ٦٣٨٧٩,١ مليون جنيهه بمعدل زيادة ٣٠,٢% .

والإيرادات العامة فى مشروع الموازنة المعروض وقدرها ٢٧٥٧٩٤,٩ مليون جنيهه إنما تغطى نسبة ٨٠,٩% من المصروفات العامة اللازمة للتشغيل وقدرها ٣٤٠٩١٢,٤ مليون جنيهه ، ومن ثم تظل هناك فجوة بين جانبي الإيرادات العامة والمصروفات العامة تصل إلى ٦٥١١٧,٥ مليون جنيهه تمثل العجز النقدي فى مشروع الموازنة العامة للدولة وهو ما تصل نسبته إلى ٦,٤% من الناتج المحلى الاجمالى .

والإيرادات العامة المشار إليها إنما تتكون أساساً من الأبواب

الثلاث الآتية :-

- الضرائب
- المنح
- الإيرادات الأخرى

أ) **الضرائب :**

تتمثل الضرائب في كافة ما تحصله الدولة من إيرادات ضريبية حددتها القوانين والتشريعات الملزمة بهذه الضرائب سواء أكانت ضرائب عامة أو ضرائب مبيعات أو ضرائب ورسوم جمركية أو غيرها .

وقد بلغت تقديرات هذه الضرائب في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ نحو ١٦٦٥٦٩,٣ مليون جنيه ، مقابل ١٢٠٨٢٤,١ مليون جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بزيادة قدرها ٤٥٧٤٥,٢ مليون جنيه بنسبة زيادة ٣٧,٩ % .

غير أنه وبالقياس على المتوقع تحصيله في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، وأخذاً في الاعتبار فعاليات السنوات السابقة على ذلك، فإن حصيله الإيرادات الضريبية ينتظر أن تكون في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ في حدود ١٣٥٣٥٢,٠ مليون جنيه ، تزداد إلى ١٦٦٥٦٩,٣ مليون جنيه في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، أي تكون الزيادة عن المتوقع في حدود ٣١٢١٧,٣ مليون جنيه بنسبة زيادة ٢٣,١ % .

ويوضح الجدول رقم (٢٠) تطورات حصيله الضرائب خلال السنوات الست السابقة على مشروع الموازنة المعروض مقارنة بتقديراتها عن تلك السنوات :

جدول رقم (٢٠)
تطور حصيلة الضرائب

(بالمليون جنيه)

السنوات المالية	التقديرات	الفعليات والمتوقع
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦٨٨٧٦,٦	٥٥٧٣٦,٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٧٤٣٦٣,٤	٦٧١٤٧,٤
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٧٩٨٤٢,٤	٧٥٧٥٩,٢
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٨١٦٠٧,٢	٩٧٧٧٨,٥
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٠٥٦٤٤,٧	١١٤٣٢٥,٧
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٢٠٨٢٤,١	١٣٥٣٥٢,٠ (متوقع)
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٦٦٥٦٩,٣ (مشروع موازنة)	١٦٦٥٦٩,٣ (متوقع)

والزيادة المشار إليها في تقديرات الضرائب في مشروع الموازنة العامة وقدرها ٣١,٢ مليار جنيه تقريباً قد تأتت في جانب منها نتيجة معدلات النمو الطبيعي بمبلغ ١٨,٤ مليار جنيه بنسبة ١٣,٦% نتيجة التعديلات التي أدخلت على القوانين الضريبية بموجب القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ .

ومن ثم فإن تقديرات الإيرادات الضريبية في الواقع تأتي تفعيلاً لتطويع الأداء وتطبيق قانون الضريبة على الدخل بأسلوب جديد وبالالتزام مجتمعي جديد وما ترتب عليه من تنشيط لتحصيل المتأخرات فضلاً عن أن جانب ليس بالقليل منها مرتبط بضررائب

البتروول وذلك إنعكاساً لنشاط قطاع البتروول وما تؤدبه الخزانة العامة للدولة من دعم للمواد البتروولية وما يقابل هذا الدعم من تحويل للخزانة العامة للإيرادات التي تستخدم بالفعل فى تمويل هذا الدعم .

وبصفة عامة فإن تقديرات الإيرادات الضريبية فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ توزع على مكوناتها الأساسية وفقاً لما هو موضح بالجدول التالى رقم (٢١) :

جدول رقم (٢١)
مكونات الإيرادات الضريبية

(بالمليون جنيه)

٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧		٢٠٠٩/٢٠٠٨	البيان
	متوقع	موازنة		
٦٦٠٨٠,١	٧٥٣٠٨,٢	٦٥٢٣٧,٥	٩١٤٤٨,٨	- الضرائب العامة على الدخل والأرباح وضرائب الدمغة
٣٠٥٧١,٥	٣٨٨٦٠,٠	٣٥٧٣٩,٠	٤٩٧٢٨,٨	- الضرائب على المبيعات
١٠٣٤١,٢	١٣٣٠٠,٠	١٣٢٨٤,٠	١٥١٥٠,٠	- الضرائب والرسوم الجمركية
٧٣٣٢,٩	٧٨٨٣,٨	٦٥٦٣,٦	١٠٢٤١,٧	- باقى الإيرادات الضريبية
١١٤٣٢٥,٧	١٣٥٣٥٢,٠	١٢٠٨٢٤,١	١٦٦٥٦٩,٣	إجمالى

وباستعراض مكونات الإيرادات الضريبية المشار إليها يتضح

ما يأتي :

١ - الضرائب على الدخل والأرباح والدمغة :

تشكل الضرائب العامة على الدخل والأرباح وضريبة الدمغة العنصر الأساسي في الإيرادات الضريبية ، إذ أن تقديراتها في مشروع الموازنة المعروض تبلغ ٩١٤٤٨,٨ مليون جنيه وبالتالي فإنها تمثل نحو ٥٤,٩% من الإيرادات الضريبية ، ومن ثم فقد باتت من الأهمية بمكان توزيع هذه الضرائب العامة على مكوناتها الرئيسية حتى تتضح الصورة أمام حضراتكم على النحو الموضح بالجدول رقم (٢٢) .

هذا وإذ تسهم الضرائب العامة والمقدرة بنحو ٩١٤٤٨,٨ مليون جنيه في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بنحو ٥٤,٩% في الإيرادات الضريبية - كما سبق إيضاحه - ، فإنها تسهم بنسبة ٣٣,٢% من اجمالي الإيرادات العامة البالغة ٢٧٥٧٩٤,٩ مليون جنيه ، والأهم من ذلك أن الضرائب العامة تغطي أيضاً نحو ٢٦,٨% من اجمالي المصروفات العامة البالغة نحو ٣٤٠٩١٢,٤ مليون جنيه .

جدول رقم (٢٢) الضرائب العامة

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠٠٨/٢٠٠٧		مشروع موازنة
	متوقع	موازنة	٢٠٠٩/٢٠٠٨
أولاً: الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعيين:			
- ضريبة المرتبات وما فى حكمها	٧٠٠٠,٠	٦٥٠٠,٠	٨٨٣٤,٧
- النشاط التجارى والصناعى	٤٦٥٠,٠	٤٦٥٦,٠	٥٩٦٥,٥
- النشاط المهنى أو غير التجارى	٢١٦,٠	٢١٦,٠	٣٠٠,٠
- الثروة العقارية	٢٠,٤	٩,٢	٤٥,٠
- إيرادات رؤوس الأموال المنقولة	٤٤,٠	٠,٠	٠,٠
- العامة على الدخل	١,٢	٠,٠	٠,٠
جملة أولاً	١١٩٣١,٦	١١٣٨١,٢	١٥١٤٥,٢
ثانياً: الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية:			
- ضرائب البترول	٢٩٦٢٠,٠	٢٣٢٧٣,٩	٣٤٩٣٤,٠
- ضرائب قناة السويس	٩٩١٩,٠	٩١١٩,٠	١٢٠٦٠,٠
- ضرائب البنك المركزى	١٣٥,٣	١٣٥,٣	١٣٥,٣
- ضرائب باقى الشركات	١٤٠١٨,٠	١٠٠٨٤,٠	١٩٣٠٠,٠
جملة ثانياً	٥٣٦٩٢,٣	٤٢٦١٢,٢	٦٦٤٢٩,٣
ثالثاً: الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة			
- البنك المركزى	٤٠٨٠,٤	٤٠٨٠,٤	٣١٢٩,٧
- البنوك التجارية	١٠٢,٤	١٠٢,٤	١٠٢,٤
جملة ثالثاً	٤١٨٢,٨	٤١٨٢,٨	٣٢٣٢,١
رابعاً: ضريبة الدمغة			
- الدمغة على المرتبات	١٠٩٨,٠	٢٠٤٥,٠	١٦٤٧,٠
- الدمغة النوعية	٤٠٩١,٠	٤٧٠٣,٠	٤٦١٩,٠
جملة رابعاً	٥١٨٩,٠	٦٧٤٨,٠	٦٢٦٦,٠
خامساً: ضريبة التضامن الاجتماعى	١٤٠,٠	٢٠٥,٠	٢٤٦,٠
سادساً: أخرى	١٧٢,٥	١٠٨,٣	١٣٠,٢
إجمالى الضرائب العامة	٧٥٣٠٨,٢	٦٥٢٣٧,٥	٩١٤٤٨,٨

٢- الضرائب على المبيعات :

بلغت تقديرات الضرائب على المبيعات فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ نحو ٤٩٧٢٨,٨ مليون جنيه مقابل ٣٥٧٣٩,٠ مليون جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، أى بزيادة قدرها ١٣٩٨٩,٨ مليون جنيه بنسبة زيادة ٣٩,١ % .

غير أنه وبقياس تقديرات مشروع الموازنة بالمقارنة بالمتوقع تحصيله فى السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ والمتوقع له أن يصل إلى ٣٨٨٦٠,٠ مليون جنيه فإن الزيادة تصبح ١٠٨٦٨,٨ مليون جنيه أى بنسبة زيادة ٢٨,٠ % ، وتتضمن هذه الزيادة نمواً طبيعياً بنحو ٣٦٦٨,٠ مليون جنيه بنسبة ١٠% تقريباً والباقى وقدره ٧٢٠٠,٠ مليون جنيه نتيجة الزيادة التى تقررت على ضرائب المبيعات من المواد البترولية والسجائر .

ويوضح الجدول رقم (٢٣) تقديرات الضرائب على المبيعات موزعة على أنواعها المختلفة .

والضريبة على المبيعات فى شكلها المتقدم والمقدرة بمبلغ ٤٩٧٢٨,٨ مليون جنيه إنما تمثل نسبة ٢٩,٩% من إجمالى الإيرادات الضريبية المقدرة بـ ١٦٦٥٦٩,٣ مليون جنيه كما تمثل نسبة ١٨,٠% من اجمالى الإيرادات العامة البالغة ٢٧٥٧٩٤,٩ مليون جنيه .

على أنه ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن ضريبة المبيعات إنما تسهم في تغطية نسبة ١٤,٦% من اجمالي المصروفات البالغة ٣٤٠٩١٢,٤ مليون جنيه .

**جدول رقم (٢٣)
الضرائب على المبيعات**

بالمليون جنيه

نعلى	٢٠٠٨/٢٠٠٧		مشروع موازنة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	البيان
	متوقع	موازنة		
٢٠٠٧/٢٠٠٦				
٦١٨٥,٨	٧٧٤٦,٠	٧٢٤٤,٢	٩٠٠٩,٦	• الضريبة العامة على المبيعات
١١٨٤٩,٨	١٤٨٩١,٠	١٣٧٠٨,٧	١٧٨٨٧,٩	- الضريبة على السلع المحلية
				- الضريبة على السلع المستوردة
١٨٠٣٥,٦	٢٢٦٣٧,٠	٢٠٩٥٢,٩	٢٦٨٩٧,٥	جملة
				• الضريبة على سلع الجدول رقم (١):
٣٨٢٣,٨	٤٨١٧,٠	٤٦١٩,٥	٦١٩٨,٦	- السجائر والتبغ
١٩٥٩,٤	٣٢٦٣,٠	١٨١٣,٢	٧٢٠٠,٠	- المنتجات البترولية
٦٩٥,٦	٨٧٤,٠	٩٣٩,٨	٨٦٦,٢	- أخرى
٦٤٧٨,٨	٨٩٥٤,٠	٧٣٧٢,٥	١٤٢٦٤,٨	جملة
				• الضريبة على الخدمات
٢٥٨٧,٤	٢٦٦٨,٨	٢٥٦٠,٧	٣١٣٨,٦	- خدمات الاتصالات الدولية والمحلية
١٧٩١,١	٢٣٦٤,٨	٢٣٦٠,٨	٢٧١٢,٠	- خدمات التشغيل للغير
١٤٧١,١	١٩٤٦,٤	٢١٤٨,٠	٢٣٥٠,٠	- الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية
٢٠٧,٥	٢٨٩,٠	٣٤٤,١	٣٦٥,٩	- خدمات أخرى
٦٠٥٧,١	٧٢٦٩,٠	٧٤١٣,٦	٨٥٦٦,٥	جملة
٣٠٥٧١,٥	٣٨٨٦٠,٠	٣٥٧٣٩,٠	٤٩٧٢٨,٨	إجمالي عام ضريبة المبيعات

٣- الضرائب والرسوم الجمركية :

قدرت الضرائب والرسوم الجمركية فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بنحو ١٥١٥٠,٠ مليون جنيه ، وذلك مقابل ١٣٢٨٤,٠ مليون جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، أى بزيادة قدرها ١٨٦٦,٠ مليون جنيه ، بمعدل زيادة ١٤,٠ % .

غير أنه وبالمقارنة بالمتوقع تحصيله من هذه الضرائب والرسوم الجمركية فى السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ والمنتظر له ١٣٣٠٠,٠ مليون جنيه فإن الزيادة فى مشروع الموازنة تكون ١٨٥٠,٠ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٣,٩ % .

وتبعاً لذلك فإن الضرائب والرسوم الجمركية المقدرة فى مشروع الموازنة بمبلغ ١٥١٥٠,٠ مليون جنيه تمثل نسبة ٩,١% من الإيرادات الضريبية فى مشروع الموازنة والمقدر لها ١٦٦٥٦٩,٣ مليون جنيه ، كما أنها تمثل نسبة ٥,٥% تقريباً من إجمالى الإيرادات المقدر لها ٢٧٥٧٩٤,٩ مليون جنيه .

وبصفة عامة فإن الضرائب والرسوم الجمركية المقدر لها ١٥١٥٠,٠ مليون جنيه تغطى نسبة ٤,٤% من إجمالى المصروفات العامة فى مشروع الموازنة البالغة ٣٤٠٩١٢,٤ مليون جنيه .

ويوضح الجدول رقم (٢٤) تقديرات الضرائب والرسوم الجمركية في مشروع الموازنة مقارنة بتقديرات وتوقعات السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وفعلى السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦:

**جدول رقم (٢٤)
الضرائب الجمركية**

بالمليون جنيه

البيان	مشروع موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧		مشروع موازنة ٢٠٠٩/٢٠٠٨
	متوقع	موازنة	
• الضرائب على الواردات :			
- الضرائب الجمركية القيمة (بخلاف البترول)	١٠٧٦٦,٢	١١٨٢٨,٢	١٢٥٠٢,٢
- رسوم جمركية على المنتجات البترولية	١٥٤٧,٠	٩٤٠,٠	١٥٠٠,٠
جملة			
- ضريبة الوارد على الدخان	٤٣٦,٠	٤٠٠,٠	٥٢٠,٠
جملة الضرائب على الواردات	١٢٧٤٩,٢	١٣١٦٨,٢	١٤٥٢٢,٢
• الضرائب على التجارة الدولية :			
- الضرائب على الصادرات	٤٥٠,٠	٠,٠	٥٠٠,٠
- الضرائب الجمركية المخصصة لدعم النقل البحرى	٢٧,٨	٢٧,٨	٢٧,٨
- إيرادات الغرامات	٤٠,٠	٥٨,٠	٧٠,٠
- إيرادات المضبوطات	٣٣,٠	٣٠,٠	٣٠,٠
جملة الضرائب على التجارة الدولية	٥٥٠,٨	١١٥,٨	٦٢٧,٨
إجمالى الضرائب الجمركية	١٣٣٠٠,٠	١٣٢٨٤,٠	١٥١٥٠,٠
فعلى ٢٠٠٧/٢٠٠٦			
	٨٩٥٩,٨	١١٨٢٨,٢	١٢٥٠٢,٢
	٨٥٤,٠	٩٤٠,٠	١٥٠٠,٠
	٩٨١٣,٨	١٢٧٦٨,٢	١٤٠٠٢,٢
	٤١٨,٧	٤٠٠,٠	٥٢٠,٠
	١٠٢٣٢,٥	١٣١٦٨,٢	١٤٥٢٢,٢
	٢١,٦	٠,٠	٥٠٠,٠
	٢٧,٨	٢٧,٨	٢٧,٨
	٣٥,١	٥٨,٠	٧٠,٠
	٢٤,٢	٣٠,٠	٣٠,٠
	١٠٨,٧	١١٥,٨	٦٢٧,٨
	١٠٣٤١,٢	١٣٢٨٤,٠	١٥١٥٠,٠

غير أنه عند النظر إلى الضريبة الجمركية فإنه لا ينبغي أن نقف عند أثرها المالى على موارد الدولة أو عجز الموازنة وإنما ينبغي النظر إلى تلك الضريبة باعتبارها واحدة من أهم أدوات السياسة المالية التى تستخدم فى إدارة الاقتصاد القومى وكأداة هامة تسهم فى زيادة الإنتاج وتدعم الصناعات الوطنية وتحقق الحماية التنافسية العادلة . كما أن الضريبة الجمركية تعتبر أحد الأدوات الرئيسية لتوسيع آفاق الاستثمار وتوفير فرص عمل جديدة وتشجيع الصادرات .

ومن ثم فإن ما أتخذ من خطوات لإصلاح الضريبة الجمركية وهيكلية التعريفة الجمركية اعتباراً من ٢٠٠٤ وحتى تاريخه إنما هو تصحيح لمسار استخدام الضريبة الجمركية بمفهومها الاقتصادى السليم .

٤- الإيرادات الضريبية الأخرى :

إن منظومة الإيرادات الضريبية التى تتركز أساساً فى الضرائب على الدخل وضريبة المبيعات والضريبة الجمركية ، إنما تستكمل من خلال الإيرادات الضريبية الأخرى المتمثلة فى عدد من الضرائب والرسوم المقررة .

وتقدر الإيرادات الضريبية الأخرى فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بنحو ١٠٢٤١,٧ مليون جنيه وذلك مقابل ٦٥٦٣,٦ مليون جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، أى بزيادة قدرها ٣٦٧٨,١ مليون جنيه بنسبة زيادة ٥٦,٠% ، وإن كان

من المتوقع أن تصل حصيلة هذه الإيرادات الضريبية الأخرى إلى ٧٨٨٣,٨ مليون جنيه في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ومن ثم يكون هناك زيادة في مشروع الموازنة بمبلغ ٢٣٥٧,٩ مليون جنيه بنسبة زيادة ٢٩,٩% تقريباً .

ويوضح الجدول رقم (٢٥) توزيع الإيرادات الضريبية الأخرى على النحو الآتي :

**جدول رقم (٢٥)
الإيرادات الضريبية الأخرى**

بالمليون جنيه

البيان	مشروع ٢٠٠٩/٢٠٠٨	موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	متوقع ٢٠٠٨/٢٠٠٧	فعلى ٢٠٠٧/٢٠٠٦
• رسوم تنمية الموارد	٤٨٠١,٥	٢١١٤,٠	٢٧٤١,٠	٢٠٣٣,٦
• إتاحة قناة السويس	١٥٦٧,٨	١٢٩٣,٨	١٣٩٧,٠	١١٦٣,٢
• رسوم الإجراءات القنصلية	٨١٠,٠	٧١٠,٠	٦٩٥,٠	٥٦٩,١
• رسوم الموانئ والمناوئير	٧٧٢,٠	٧٠٢,٠	٧٥٢,٠	٦٥٩,٦
• الموارد الضريبية للمحليات (أراضى ومبانى وملاهى وغيرها)	٨٩٨,٢	٦٨٩,٣	٧٩٢,٠	٦٥٨,٤
• رسوم نقل الملكية	٦٢٤,٩	٤٠٥,٢	٤٢٢,٥	٤٦١,٠
• رسوم العبور (سوميد)	٢٥٠,٠	٣٠٦,٠	٤٦٧,٠	١٣٠٨,٠
• المصروفات الإدارية للعمليات الاستيرادية	٣٧٩,٥	٢٣٠,٥	٣٥٤,٧	٣٣٠,٧
• رسوم تصاريح العمل	١٠٠,٠	٧٥,٠	١٠٠,٠	٨٨,٢
• إيرادات ضريبية أخرى	٣٧,٨	٣٧,٨	١٦٢,٦	٦١,١
جملة	١٠.٢٤١,٧	٦.٥٦٣,٦	٧.٨٨٣,٨	٧.٣٣٢,٩

(ب) المنح :

بلغت تقديرات المنح فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ نحو ٤٥٥٧,١ مليون جنيه موزعة بين منح جارية وأخرى استثمارية ورأسمالية ، وذلك مقابل ٣١٦٥,٨ مليون جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ومن المتوقع أن تصل المنح فى العام المالى الحالى إلى نحو ٢١٦٥,٨ مليون جنيه .

ويوضح الجدول رقم (٢٦) تقديرات هذه المنح فى مشروع الموازنة العامة مقارنة بتقديرات السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وتوقعاتها وفعليات السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ :

جدول رقم (٢٦)
المنح الجارية و الاستثمارية

بالمليون جنيه

٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧		مشروع موازنة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	البيان
	متوقع	موازنة		
٢٠٨٥,٣	٨٥٦,٢	١٧٢٦,٨	٣٣٢٨,٦	١ - المنح الجارية : • منح جارية لدعم الموازنة العامة للدولة ومنح يعاد تخصيصها
٢٠٨٥,٣	٨٥٦,٢	١٧٢٦,٨	٣٣٢٨,٦	جملة
١٤٠٨,٤	١٠٠٩,٦	١٠٠٩,٦	١١٢٣,٤	٢ - المنح الاستثمارية والرأسمالية • من حكومات أجنبية • من منظمات دولية • من جهات حكومية
٢٨٨,٢	٠,٠	٧٩,٤	٢٥,٠	
١٠٤,٢	٣٠٠,٠	٣٥٠,٠	٨٠,١	
١٨٠٠,٨	١٣٠٩,٦	١٤٣٩,٠	١٢٢٨,٥	جملة
٣٨٨٦,١	٢١٦٥,٨	٣١٦٥,٨	٤٥٥٧,١	الإجمالي

(ج) الإيرادات الأخرى :

بلغت تقديرات الإيرادات الأخرى (بخلاف الإيرادات الضريبية والمنح) في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ نحو ١٠٤٦٦٨,٥ مليون جنيه وذلك مقارنة بـ ٦٣٢٤٨,٧ مليون جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بزيادة قدرها ٤١٤١٩,٨ مليون جنيه ، بمعدل زيادة ٦٥,٥% ، ومن المنتظر أن تكون حصيلة الإيرادات الأخرى في العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ نحو ٧٤٣٩٨,٠ مليون جنيه ومن ثم فإن المستهدف في مشروع موازنة السنة المالية المقبلة والبالغ ١٠٤٦٦٨,٥ مليون جنيه يزيد عن المتوقع في السنة المالية الحالية بمبلغ قدره ٣٠٢٧٠,٥ مليون جنيه بنسبة زيادة ٤٠,٧% .

والإيرادات الأخرى البالغة ١٠٤٦٦٨,٥ مليون جنيه إنما تشكل نسبة هامة من حجم الإيرادات العامة في مشروع الموازنة البالغة ٢٧٥٧٩٤,٩ مليون جنيه إذ تبلغ ٣٨,٠% تقريباً من هذه الإيرادات، كما أنها تغطي نسبة ٣٠,٧% من إجمالي المصروفات العامة البالغة ٣٤٠٩١٢,٤ مليون جنيه .

والإيرادات الأخرى تتركز أساساً في حقوق الخزانة العامة في فوائض وأرباح الهيئات والشركات المملوكة للدولة ، حيث بلغت تقديرات هذه الفوائض والأرباح ٤٦٠٧٩,١ مليون جنيه مقابل ٣٦٣٣٧,٢ مليون جنيه مقدرة في موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، وإن كان

المتوقع لهذه الفوائض والأرباح أن تصل إلى ٤٦٠٣٧,٩ مليون جنيه ، ومن ثم فإن الزيادة في مشروع الموازنة عن المتوقع لا تتعدى الـ ٤١,٢ مليون جنيه .

وتتركز هذه الموارد أساساً في الفوائض من هيئتي البترول وقناة السويس وأرباح الشركات .

وجدير بالملاحظة أن أرباح شركات قطاع الأعمال العام ترتفع في العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٤٥٣٠,٧ مليون جنيه مقابل متوقع في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ قدره ٣٥٠٢,٢ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٠٢٨,٥ مليون جنيه بنسبة زيادة ٢٩,٤% . وإن كان من المتوقع انخفاض هذه الإيرادات بقيمة الزيادة الأخيرة في الأجور الناتجة عن تطبيق القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ .

كما تتضمن الإيرادات الأخرى أيضاً المقابل المنتظر لما سيؤول إلى الخزانة العامة من الجيل الثالث للمحمول ورخصة التليفون الدولي ورخصة التليفون الثابت ومقابل منح تراخيص الأسمت والحديد وحصيلة بيع أراضي المجتمعات العمرانية وإيرادات الخدمات المؤداه ومقابل الخدمات الحكومية والموارد الذاتية المتاحة لتمويل الاستثمارات ، فضلاً عن موارد الصناديق والحسابات الخاصة والتي رؤى أهمية تضمينها موارد الموازنة في مقابل مصروفات هذه الصناديق والحسابات الخاصة وذلك إعمالاً لمبدأ العموم والشمول للموازنة العامة للدولة .

وتشتمل الإيرادات الأخرى على الآتى :

- ١- أن تقديرات فائض البترول فى مشروع الموازنة المعروض تبلغ نحو ٢٢١٦٩,٠ مليون جنيه مقارنة بمبلغ ١٧٢٩٣,٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ والتي يتوقع أن يبلغ المحصل منها مبلغ ٢٤٠٤٩,٠ مليون جنيه وذلك كأثر غير مباشر للدعم الإضافى المطلوب للمواد البترولية .
- ٢- أن موارد الصناديق والحسابات الخاصة قد روعى فى تقديراتها إدراج أكبر قدر ممكن من موارد تلك الصناديق والحسابات ولها مقابل فى المصروفات وذلك تحقيقاً للشفافية وإبراز لأعمال تلك الصناديق والحسابات بموازنة الدولة ومن ثم حساباتها الختامية ، وتسهيلاً على الجهات التابع لها هذه الصناديق والحسابات الخاصة - عند الصرف منها - دون الحاجة إلى الرجوع إلى وزارة المالية كلما زادت المصروفات عما هو مقدر وطالما أصبح يقابلها زيادة فى الإيرادات مدرجة أساساً فى الموازنة العامة .
- ٣- أن مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ يتضمن مبلغ ٢٥٥٠,٠ مليون جنيه متوقع تحصيله من الجيل الثالث للمحمول ورخصة التليفون الدولى ورخصة التليفون الثابت ، كما تتضمن نحو ١٥٠٠,٠ مليون جنيه من حصيلة بيع أراضى المجتمعات العمرانية .

ثالثاً : تعميق وتدعيم اللامركزية وتنشيط الإدارة المحلية :

يعد الإهتمام بتطبيق اللامركزية وتطويرها ؛ من أهم الوسائل الحديثة لإدارة المالية العامة للدولة ، مع ما يستتبعه من تنشيط دور المحليات وتعزيز مسؤولياتها التنفيذية وتعميق دورها الرقابى ، والتغلب على معوقات الإداء المركزى .

والحكومة تمضى حالياً قدماً نحو الأخذ بنظام اللامركزية فى شتى المجالات ، وتعمل على تعظيم دور الإدارة المحلية ، وهو إتجاه يأتى لخدمة المواطنين فى المحافظات المختلفة .

ويلاحظ أن الموازنة العامة للدولة إنما تخصص للمحليات جانب كبير من الإعتمادات ، يظهر جلياً فيما يتناوله مشروع الموازنة المعروض على حضراتكم فى الإعتمادات الرئيسية التالية :

البيان	اعتمادات مشروع الموازنة بالمليون جنيه	نصيب المحليات بالمليون جنيه	نسبة المحليات إلى إجمالى المعتمد %
الأجور	٧٨٦٠٩	٣١٣٤٦	%٣٩,٩
السلع والخدمات	٢٣٥٢٣	٤٩٧١	%٢١,١
الاستثمارات	٢٦٥٥٦	١٦٩٧	%٦,٤

ويتبين مما تقدم :

- أن أجور العاملين بالمحليات تشكل نحو ٣٩,٩% من إجمالي اعتمادات الأجور بالموازنة العامة للدولة. وهي اعتمادات تخصص نحو ٥٨,٨% من حجم العاملين بالدولة ، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن أجور المحليات المشار إليها لم تتضمن بعد نصيب المحليات فى الزيادة التى تقررت بنسبة ٣٠% من الأجور الأساسية للعاملين بالدولة ، كما لم تتضمن بعد الزيادة فى حوافز العاملين بالمحليات بنسبة ٥٠% حيث تدرج هذه الاعتمادات اجمالياً بموازنة الجهاز الإدارى إلى حين توزيعها .
- أن نصيب المحليات من الاعتمادات المخصصة للمستلزمات السلعية والخدمية يشكل نحو ٢١,١% من الاعتمادات المرصودة فى الموازنة العامة للدولة لهذا الغرض .
- أن الاعتمادات المخصصة للاستثمارات بالمحليات وإن كانت تشكل نحو ٦,٤% من حجم الاستثمارات العامة إلا أن ذلك لا يعبر سوى عن الاستثمارات التى تنفذها المحليات بنفسها. أما إذا نظر إلى ما تنفذه الجهات والهيئات الأخرى لصالح المحليات وعلى أرض المحافظات ذاتها كمشروعات مياه الشرب والصرف الصحى وبناء المدارس والمستشفيات وغيرها، فإن التوزيع الإقليمى للاستثمارات- حسبما توضحه الخطة العامة للدولة - إنما يؤكد أن الجانب الأكبر من الاستثمارات العامة إنما هو موجه لصالح المحافظات وتدعيماً للتنمية المجتمعية والمحلية .

وتجدر الإشارة أن حجم الاقتراض الجديد فى مشروع الموازنة العامة ينطوى على نسبة ٣٩,٨% تقريباً من هذا الاقتراض مخصص لمواجهة القصور فى موارد المحليات عن مواجهة نفقاتها .

ولا شك أن الأمر بات يتطلب تدعيم موارد المحافظات المختلفة وتفعيل دورها فى المشاركة المجتمعية. فالإنفاق على المحليات يقدر فى مشروع الموازنة العامة بنحو ٣٨,٦ مليار جنيه بينما موارد المحليات تقتصر على نحو ٣,٥ مليار جنيه أى أن هناك عجزاً قدره ٣٥,١ مليار جنيه تسدده الخزنة العامة للمحليات لتغطية نفقاتها .

والأمر يتطلب إعادة توزيع موارد الدولة لتصب فى خدمة المجتمعات المحلية مباشرة طالما أن هذه الموارد تتولد أساساً على أرض المحافظات، وإعادة الهيكلة هذه لا شك ستدفع بالمحليات للعمل على تنمية مواردها وتوجيه متطلباتها لخدمة الاحتياجات الأساسية لمواطنيها .

ولا شك أن الأمر يتطلب دراسة للربط بين الإنفاق فى المحليات وما تحققه من إيرادات على مستوى كل محافظة بما يتيح مرونة أكبر للمحافظات فى استخدام مواردها، كما يستتبع ذلك تنظيم اعتماد المحافظات على الخزنة العامة فى تغطية عجز موازاناتها وبما يضمن تحقيق توزيع أكثر عدالة بين محافظات الجمهورية وبمراعاة أن بعض المحافظات تعاني أساساً من محدودية مواردها .

كما يستدعى الأمر تفعيل دور الصناديق والحسابات الخاصة فى
المحليات سواء حسابات التنمية أو الإسكان أو غيرها فى تمويل الإنفاق
العام على أرض كل محافظة من خلال آليات مدعمة بالشفافية وإعمالاً لمبدأ
العمومية والشمول كأحد المبادئ الأساسية لموازنة الدولة وهو ما يتفق
مع منهجية العمل بنظام حساب الخزانة الموحد المنصوص عليه فى
القانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦ .